الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.5

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٥
الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البنود من ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود تذكير الوفود بضرورة الالتزام، بقدر الإمكان، بالحد الزمني البالغ ١٥ دقيقة عند الإدلاء ببياناتهم.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني جدا أن أقدم لكم، يا سيدي، أحر تهانيَّ على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. وأتمنى لكم كل النجاح.

لقد أشتد في الآونة الأخيرة الاهتمام في أوساط المجتمع الدولي بنزع السلاح النووي وازداد التأييد له بقدر لم يسبق له مثيل. فالطائفة الواسعة من المجتمع الدولي التي يرتفع صوتها منادية بإزالة الأسلحة النووية لا تتضمن فقط دولا أعضاء في الأمم المتحدة بل كذلك كيانات ليست لها صفة الدولة وأفرادا مثل لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية، ومحكمة العدل الدولية، ومنظمات غير حكومية ومسؤولين عسكريين سابقين في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا حقا اتجاه مشجع جدا.

وثمة تطورات هامة آخذة في الحدوث على صعيد المفاوضات الثنائية لنزع السلاح النووي. ونحن نرحب بعقد معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - الأولى) ومعاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - الثانية)، كما نرحب بالتخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لهاتين المعاهدتين. ونلاحظ كذلك، بعين التقدير، التدابير التي اتخذتها من جانب واحد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

بيد أنه لا بد لنا من أن نشدد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، عند قيامها بتدابير لنزع السلاح النووي، يجب أن تفعل ذلك بحُسن نية وفي سبيل المصالح الأوسع للمجتمع الدولي، التي تتفق كذلك ومصالحها الوطنية. وعليها ألا تتحايل على أحكام المعاهدتين لكسب مزايا تقنية واستراتيجية. وقد أقلقنا، في هذا الصدد، ما علمناه من أن إحدى الدول

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86222
9786222

الحائزة للأسلحة النووية قامت في الآونة الأخيرة بطائفة من التجارب النووية "دون الحرجة". إن ما نريده هو الكف تماما عن جميع التجارب النووية - سواء كانت من التجارب دون الحرجة أو فوق الحرجة، تفجيرية أو غير تفجيرية - وذلك في جميع البيئات وجميع الأوقات.

وننتقل الآن إلى أنشطة المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في نزع السلاح. فيؤسفنا أنه حدث توقف في عمل مؤتمر نزع السلاح خلال دورته لعام ١٩٩٧. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال عازفة عن إجراء مناقشات ومفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو السبب الذي أدى بمؤتمر نزع السلاح إلى حالة توقف بشأن نزع السلاح النووي وبشأن موضوعات أخرى متصلة به.

والحجة الرئيسية لتلك الدول الحائزة للأسلحة النووية هي أن نزع السلاح النووي - على صورة برنامج على مراحل لتخفيضات للأسلحة النووية تنتهي بإزالتها تماما - هو مجال للمفاوضات الثنائية، دون سواها، بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الحجة يعتورها خطأ يُودي بها، إذ يستحيل الدفاع عنها من الناحية الخلقية، وهي غير متماسكة الأوصال من الناحية المنطقية وغير مقبولة من الناحية السياسية.

وكما نعلم جميعا، لا تعرف الحرب النووية حدودا. فإذا ما اندلعت حرب نووية فهي سوف تؤثر حتما في أمن جميع الأمم والبشرية كلها. فكيف يستطيع هؤلاء الزعم بأن الشؤون المتعلقة بالقضاء على التهديد النووي وبإزالة تلك الأسلحة إنما هي شؤون لا تخص سواهم وأن مجالها مجال مقصور عليهم؟ فالواقع أن التهديد النووي فيه افتئات على الحق الإنساني الأساسي للبشرية، ألا وهو الحق في الحياة.

يضاف إلى ذلك أننا إذا نظرنا إلى سجل اتفاقات نزع السلاح في الماضي لوجدنا أن جميع اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وغيرها من منظومات الأسلحة، هي اتفاقات تدخل فيها لا الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها بل أيضا الدول غير الحائزة للأسلحة، وذلك منذ مرحلة المفاوضة إلى المرحلة النهائية التي هي مرحلة التوقيع والانضمام. ونكتفي هنا ببضعة أمثلة، هي اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ثم، منذ حين قريب جدا، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي جرى التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. فلماذا ينكر على المؤتمر القيام بالدور الذي أنشئ من أجله؟ لماذا يراد للأسلحة النووية أن تكون استثناء من تلك القاعدة الراسخة؟

ونظرا لما تقدم ولعدة أسباب أخرى سديدة، أستطيع أن أسترسل في سردها، من الجلي أن الحاجة تدعو إلى تعددية الأطراف في مفاوضات نزع السلاح النووي وإلى بدء العمل الموضوعي في هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نسلم بأن المفاوضات الثنائية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف يكون لها دور رئيسي، خاصة في التفاوض حول تدابير وخطوات مفصلة محددة في عملية نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، يمكن، بل ينبغي، لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دورا هاما ومفيدا في وضع اتفاق أو اتفاقات عامة إطارية بشأن نزع السلاح النووي. ومن رأينا أن المفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح النووي لا تعارض بينهما بل هما متكاملتان وتعزز كل منهما الأخرى.

وهذا فعلا هو المنطق والمؤدى الرئيسي للقرارين ٧٠/٥٠ عين و ٤٥/٥١ سين اللذين قدمهما بشأن نزع السلاح النووي وفدي بمشاركة بلدان كثيرة في بلدان حركة عدم الانحياز، في الدورتين الخمسين والحادية والخمسين للجمعية العامة. وسوف يقدم وفدي مشروع قرار متابعة بشأن نزع السلاح النووي في دورة هذا العام كذلك. ونأمل، نظرا للأهمية الهائلة لهذا الموضوع، أن تؤيد الدول الأعضاء مرة أخرى تأييدا ساحقا مشروع القرار.

وحظر المواد الانشطارية هو أمر يقتضي أن يعالج بسرعة شديدة. وقد أنشئت لجنة مخصصة للمواد الانشطارية بمؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٥. غير أن اللجنة لم تستطع القيام بأي عمل ذي شأن. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع منذ ذلك

الحين أن يُعيد إنشاء اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ولا أن يحرز أي تقدم في هذا الموضوع. ينبغي لنا ألا نألو أي جهد في سبيل إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح وبدء المفاوضات في هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

وهناك موضوع نووي هام آخر هو موضوع التأكيدات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والوقت موات حقا للتفاوض المؤدي إلى إبرام صك قانوني دولي يعطي تأكيدات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم، أو تهدد بأن تستخدم، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها، ويجدر بنا أن نمضي في مواصلة جهودنا في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٠، وذلك في سبيل إحراز تقدم ذي شأن والإتيان بنتائج ملموسة في هذا الموضوع الهام.

وفي وقت ننظر فيه في إصلاح الأمم المتحدة في الجمعية العامة، يجدر بنا أن نستعرض كذلك دور مؤتمر نزع السلاح وأن نجد الوسائل والسبل الكفيلة بإعادة تنشيط المؤتمر وتعزيزه. فهل لي أن أبدي هنا بصورة عابرة، بعض الأفكار في هذا الموضوع.

في رأيي أن المرونة هي الكلمة الأساسية في ذلك العمل. إن طرائق العمل وقواعد النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح هي في حد ذاتها مرنة إلى حد لا بأس به. فإذا استطعنا أن نضيف بضع ممارسات وتطبيقات أكثر مرونة هنا وهناك، لكان ذلك مِعْوانا على التغلب على بعض الصعاب التي يصادفها المؤتمر. وبالطبع هناك أهمية مماثلة لمرونة مواقف الدول الأعضاء، خصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن من صاغوا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد حدت بهم حكمتهم وثاقب بصرهم إلى أن يضعوا، محقين في ذلك، أولويات لمفاوضات نزع السلاح، مع إيلائهم الأولوية العليا لنزع السلاح النووي وما يتصل به من موضوعات نووية. ومما لا شك فيه أنه ينبغي لنا أن نلتزم بتلك الأولويات التي لا تزال صحيحة اليوم.

لقد طرحت عدة مقترحات لإدخال موضوعات تتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، كي يكون ذلك الجدول أفضل توازنا. ووفدي مستعد للنظر في مثل هذه المقترحات. بيد أنه لا بد لنا من أن نكفل الاختيار الصحيح لقضايا تحديد الأسلحة التقليدية وأن نعينها بدقة. إن قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد كان يمكن لها أن تكون موضوعا ملائما للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح. وهناك قضية أخرى جديرة بالنظر فيها بجد، كموضوع للمناقشة في مؤتمر نزع السلاح، هي قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمعالجة موضوع نزع السلاح. ومهمته الرئيسية هي التفاوض على الحد من الأسلحة وعلى معاهدات واتفاقات نزع السلاح. إن هذا الدور ينبغي أن يستمر وأن يواصل تعزيزه. وفي الوقت نفسه نستطيع كذلك أن نشجع عمليات مفيدة تمهد للمفاوضات أو العمل التحضيري الذي يعبّد السبيل ويسهل المفاوضات. والواقع أن هذا هو ما قام به حتى الآن مؤتمر نزع السلاح. وتعيين منسقين مخصصين لموضوعات بعينها إنما هو من قبيل هذه العمليات.

وفي العام الماضي قدم وفدي في بيان أدلى به أمام هذه اللجنة، اقتراحا مؤداه أنه، إذا ما ظل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة قائمة بذاتها أمرا بعيد المنال علينا فيمكن لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي يتبعها فريقان عاملان يعالج أحدهما نزع السلاح النووي والآخر المواد الانشطارية. ونحن نشعر أنه إذا حدث أن وجد المؤتمر نفسه مرة أخرى في دورته عام ١٩٩٨ في نفس الموقف سيصح الاستمرار في متابعة ذلك الاقتراح.

إن موقفنا معروف تماما. إننا نود إنشاء لجنة مخصصة قائمة بذاتها لنزع السلاح النووي، مع إعطاء هذا الموضوع أولوية، وعلى أن تبدأ المفاوضات حول هذا الموضوع في موعد قريب. بيد أنه إذا ظل

الوصول إلى توافق في الآراء حول تلك المسألة أمرا بعيد المنال في بداية دورة ١٩٩٨ لمؤتمر نزع السلاح، نستطيع أن نأخذ بأحد النهجين البديلين الآنفي الذكر، حسب مقتضى الحال.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، نعتقد أن من المهام العاجلة أمام المؤتمر موضوع نزع السلاح النووي، وحظر المواد الانشطارية، والتأكيدات الأمنية السلبية. وأيا كان برنامج العمل الذي يأخذ به مؤتمر نزع السلاح في دورته عام ١٩٩٨ فلا بد من أن يتضمن البرنامج تلك القضايا الجوهرية.

إن هذا العام هو عام إصلاح للأمم المتحدة. فالجمعية العامة تنظر في مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي اقترحها الأمين العام كوفي عنان في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: خطة للإصلاح". ونحن نرحب باقتراح الأمين العام الوارد في هذه المجموعة المتكاملة، والقاضي برفع مرتبة مركز نزع السلاح بجعله إدارة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة يرأسها موظف رفيع المستوى جدا، تكون له درجة وكيل الأمين العام.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية التي يقترحها الأمين العام في مجموعة الإصلاح المتكاملة، نرى أن هذه التدابير الإصلاحية ينبغي أن تُدرس بعناية وتناقش باستفاضة قبل أن نتخذ قرارات حاسمة بشأنها. فمن الأهمية البالغة أن ينصب التركيز على المواطن الصحيحة في هذه الإصلاحات المؤسسية. وموقف وفدي - المستند إلى المبدأ - هو أنه ينبغي التركيز على هدف نزع السلاح، بدلا من التركيز على مجرد جانب عدم الانتشار فيه. ولذا نحن نؤيد تعزيز فرع جنيف التابع للإدارة الجديدة الذي يقدم فعلا تسهيلات وخدمات مساندة لمفاوضات نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح.

لقد وضع المؤتمر المنعقد في أوسلو في الشهر الماضي نصا نهائيا لمشروع اتفاقية بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نؤيد حظر تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد وحظر استعمالها العشوائي. ونرى أنه ينبغي لنا أن نعالج الموضوعات الحقيقية في هذه القضية، بدلا من أن نفرض حظرا كليا شاملا على جميع تلك الألغام. فنحن نعتقد أنه

ينبغي أن يكون لكل أمة حق الدفاع عن نفسها في شؤون دفاعها الوطني.

ويجدر بي الآن أن أنتقل بإيجاز إلى عمل "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ". إن المركز الإقليمي كان بالغ النشاط في تهيئة حوار الأمن بين الدول الأعضاء بالمنطقة. ونحن نقدر ونؤيد تماما عملية الحوار الإقليمي حول الأمن، المعروفة باسم "عملية كاتماندو" التي بادر إليها المركز الإقليمي. إن السلسلة الجارية من المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية كجزء من عملية كاتماندو قد أتاحت لبلدان المنطقة فرصا ممتازة لمعالجة قضايا نزع السلاح الهامة، من إقليمية ودولية، وما يرتبط بها من شواغل أمنية. إن المركز قد أسهم، عن طريق تلك الأنشطة، إسهاما كبيرا في تعزيز حوار الأمن وقضية السلم والأمن في المنطقة. ولذلك نود أن نشاهد المزيد من التوسع في هذه الأنشطة التي يقوم بها المركز الإقليمي لصالح بلدان المنطقة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتبر بصفة عامة الخطوة الأولى في عملية نزع السلاح النووي. لقد اتخذت هذه الخطوة فعلا، غير أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. والقضايا هامة جدا والوقت موات تماما بحيث لا يصح لنا التوقف عن الحركة بل لا بد لنا من مضاعفة جهودنا للسير قُدما في تلك القضايا الجوهرية.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلامي بالإعراب عن تهاني وفدي، لكم يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن واثقون إننا، بإرشادكم، سوف نسجل تقدما كبيرا في معالجة عدد من القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالنا.

إن اللجنة الأولى تجتمع في سياق بعض التطورات المشجعة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن قمة هلسنكي، التي انعقدت في شهر آذار/ مارس الماضي بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتي أكدت من جديد إلزام الدولتين النوويتين المتصدرتين هذا المجال بتنفيذ أحكام معاهدة زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - الثانية) وببدء مفاوضات لتحقيق المزيد من تخفيضات الأسلحة النووية، كانت خطوة هامة إلى الأمام. وكذلك كان الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا - بعد سنوات من التأزم حول أسطول البحر الأسود - تطورا مشجعا.

وأحرز كذلك تقدم كبير جدا في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء مختلفة من العالم، الأمر الذي أصبح يشكل اتجاها لا رجعة فيه نحو قيام عالم مجرد من السلاح النووي. وبذلك فإن المناطق الأربع الموجودة، والمنطقة الجديدة المزمع، جعلها خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ستضم أمما تشكل أغلبية وتشغل رقعة شاسعة من اليابسة بسكانها. إن اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد بدأت عملها الجاد في نيسان/أبريل الماضي وركزت فيه على الأحكام الرئيسية في المعاهدة وعلى هياكل عملية الاستعراض الجديدة. إن ٦١ من الجنرالات وأمراء البحر - تولى بعضهم قيادة قوات نووية - قد اتخذوا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي موقفا لم يسبق له مثيل، فأعربوا عن شكهم في فائدة الأسلحة النووية التي تشكل أخطر تهديد للأمن العالمي، ودعوا إلى تقليص الترسانات إلى مستويات منخفضة جدا عن طريق التخلص من مقادير كبيرة منها، بقصد التوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وبصرف النظر عن تلك التطورات الإيجابية، لا يسعنا أن ننسى المخاطر الماثلة من جراء استمرار وجود الترسانات النووية. فعلى الرغم من أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين لم تعودا متورطتين في مجابهة عسكرية، وأن احتمال الإبادة النووية قد انحسر، فإن آلافا من الأسلحة النووية لا تزال على أهبة الاستعداد للضغط على الزناد. إن المخاطر الكامنة في حالات الاستعداد الشديد لا تخفى على أحد منذ زمن طويل. وفي البر نجد القذائف التسيارية العابرة للقارات جاهزة للإطلاق في دقائق كما تمخر البحر الغواصات المزودة بالأسلحة النووية في دوريات مستمرة ليل نهار.

ومما يزيد الطين بلة عدم وجود اتفاقات تقضي بتفكيك الرؤوس النووية الحربية ولا مقترحات بالسير إلى أبعد من معاهدة ستارت الثانية. كما أن الافتقار إلى النظم الموثوق بها للتحكم والرقابة، يزيد من المخاطر التي قد تنجم عن حدوث خلل تقني في التشغيل، وعن قِدم الأسلحة وتخلُّفها عن الزمن، وعن الأعطال في نظم الإنذار المبكر، وعن احتمال استعمال الأسلحة النووية سهوا أو بصورة عارضة، وعن احتمال الاستيلاء على أسلحة أو مواد لصنع الأسلحة، والتهديد باستعمالها، أو استعمالها الفعلي، من جانب جهات غير حكومية. وينبغي لنا أن نلاحظ ما أعلنته دولة حائزة للأسلحة النووية عن القيام بطائفة من التجارب "دون الحرجة". إن ذلك سيكون أمرا منافيا لروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كما يؤدي إلى المضي قدما في اتقان وتطوير الأسلحة ويمثل نكسة خطيرة في الجهود الجارية لكبح الانتشار وتحقيق نزع السلاح النووي.

وعلى هذا فإنه نظرا لانكماش دور الأسلحة النووية وتناقص فائدتها واستمرار مخاطرها التي لا يمكن قبولها، فقد آن الأوان لإخراج الأسلحة النووية من حالة الاستعداد والتأهب ولنبذ استعمالها والشروع في مفاوضات لعقد معاهدة "ستارت الثالثة"، سعيا إلى مزيد من التخفيضات الكبيرة للأسلحة الاستراتيجية التي يصاحبها تفكيك الرؤوس الحربية، لا مجرد منظومات إيصالها من قبيل القذائف، التي ظلت موضع التركيز في جميع الاتفاقات السابقة لتحديد الأسلحة. وهناك أيضا حاجة إلى إلقاء نظرة جديدة على مسألة تأكيدات الأمن السلبية التي تعطى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ثم هناك حاجة إلى التخلي عن التبريرات التي يستند إليها الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية. فما دام دور الأسلحة النووية في كفالة الأمن دورا لم تنزع عنه صفة الشرعية وما لم يتم التخلي فعلا عن المذاهب النووية القائمة، فسوف يبقى التهديد ماثلا باستئناف سباق التسلح النووي وتصعيد التهديد النووي. ولذا علينا أن ننقل هدف إزالة الأسلحة النووية من عالم الخطابة إلى عالم الواقع. ويستدعي ذلك بذل جهود متواصلة متعددة الأطراف لتحديد تدابير معينة تتخذ خطوة بخطوة في سبيل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وللتفاوض على هذه التدابير وتنفيذها. ومن المؤسف، إزاء هذه الخلفية القائمة، أن مؤتمر نزع السلاح قد أخفق مرة أخرى في التوصل إلى توافق في الآراء حول إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي بقصد الشروع في التفاوض على برنامج ينفذ على مراحل لإزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

إن مسألة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، ظلت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها التاسعة والأربعين، وهي تحظى بتأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ومنذ قمة كرتاخينا المعقودة سنة ١٩٩٥، ما برحت حركة عدم الانحياز تنظر في هذه القضية ذات الأهمية الفائقة، بقصد تقييم النجاحات والنكسات التي حدثت في الماضي وتعيين مسار العمل المستقبلي بشأن طائفة واسعة من قضايا نزع السلاح والقضايا المتصلة بها. ولقد بات من الواضح الجلي بذاته أن السياسات التي تتخذ من طرف واحد والتدابير الجزئية التي حدثت في الماضي لم تعد كافية، وأن الطبيعة المتعددة الأبعاد لشؤون التسليح تتطلب نهجا جماعيا. وقد وصف الأمين العام، في الاقتراحات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة نزع السلاح بأنه "قضية رئيسية على جدول الأعمال العالمي" (A/51/950، الفقرة ١٢٢) وقال "أصبحت الأمم ... تقر بأن لها مصلحة في نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف ... ونتيجة لذلك اتخذت الأمم المتحدة مكان الصدارة في الجهود المبذولة على نطاق عالمي للحد من الأسلحة والنزاعات على السواء". (المرجع نفسه)

ومن هنا فإن الانطلاقة الجديدة للأمم المتحدة وتجدد الثقة في مقدرتها على معالجة قضايا نزع السلاح بفعالية، يجعلان لزاما على الدول الأعضاء أن تعبئ الإرادة السياسية اللازمة وأن تستعمل المنظمة على نحو أكثر إصرارا على مساندة عملية نزع السلاح.

وفي هذا السياق كان مما شرف وفدي أن تولى تقديم ورقة عمل تتضمن آراء حركة عدم الانحياز ونعتقد أنها قدمت إسهاما متميزا في توضيح القضايا الداخلة في إطار هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إندونيسيا، بوصفها رئيسا للفريق العامل التابع

لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمعني بمسألة عقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح، ورقة تتضمن قائمة ببنود يمكن إدراجها في جدول أعمال هيئة نزع السلاح في دورتها القادمة وتفتح هذه المقترحات وغيرها إذا ما أخذت معا آفاقا أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء حول أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة، وصياغة خطة عمل استشرافية مما قد يسفر عن انعقاد تلك الدورة عشية حلول الألفية الجديدة.

على أن المهمة التي تنتظرنا تقتضي منا الرؤية وحُسن البصيرة بشأن أهدافنا على المديين الطويل والقصير، وتحديد تدابير معينة على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي، مع بيان إطارها الزمني، فضلا عن المكونات والخصائص الجوهرية لجدول أعمالنا وترتيباتنا المؤسسية في موضوع نزع السلاح. إن الأمر يقتضي معالجة وتوضيح هذه المسائل، وطائفة من القضايا الأخرى ذات الصلة، خلال المرحلة التحضيرية، إذا شئنا أن نتقدم على الدرب، وأن نرسي أساسا متينا لمساعينا في مجال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن عملية أوتاوا تمثل إنجازا هاما إذ تسعى إلى أن تحظر على الموقعين إنتاج، أو استعمال، أو تخزين تلك الألغام الأرضية، وتقتضي منهم نزع ما سبق زرعه منها. ولكن عملية أوتاوا، مع كونها جزءا هاما من مساعينا الرامية إلى تخليص العالم من الألغام، لا تمثل إجابة كاملة ونهائية على موضوع التعامل مع الطائفة الواسعة من المشكلات التي تثيرها هذه الألغام الأرضية. وينبغي التسليم بأن هذه القضية تنطوي على آثار تمس بكلا الجانب الإنساني وجانب الأمن الوطني. ونحن ندرك تماما المكاسب الإنسانية التي يحققها فرض حظر على هذه الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي اقتطعت من المدنيين جباية لا يقبلها الضمير. وتسليما بتلك الحقائق، وبسبب التزامنا الثابت بإيجاد عالم خال من الألغام، أسهمت إندونيسيا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة على نزع الألغام، وشاركت في محافل وصكوك دولية مختلفة، مثل بروتوكول الألغام الأرضية الذي سيلحق باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، وعملية أوتاوا.

بيد أنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان الحاجة إلى الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لأغراض الدفاع الوطني، مع تشديدنا على أن الاعتبارات الإنسانية لا يجوز إخضاعها للمصالح الأمنية الحيوية. ولذا يدرك وفدي التعقيد الذي يكتنف تحقيق اتفاق دولي يحظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتخزينها، وإنتاجها ونقلها وهو اتفاق له كذلك آثار مالية وتقنية. فالأمر يقتضي سلوك نهج حريص عند معالجة مسألة لها مثل تلك الأهمية والحجم. ولئن كانت إندونيسيا تدرك تماما ما للألغام الأرضية المضادة للأفراد من آثار إنسانية وخيمة، فإنها لا ترى بدا من أن تراعي المفاوضات المناظير المختلفة لجميع الأمم.

إن التكلفة الباهظة جدا والبالغة ٣٣ مليار دولار لجهود نزع الألغام والجدول الزمني المقترح والممتد إلى الألف عام الجديدة يدعوان إلى بذل جهود دولية متضافرة تنصب على أمور منها انعدام الثقة بين الخصوم، والنقص في الموارد في العاملين المدربين، وبث الألغام في حقول جديدة، وشحة التقنيات المتقدمة التي تستجد في مجال نزع الألغام والأدوات الجديدة للكشف عن الألغام - وكل ذلك من أجل التوصل إلى نهج منسق لاتباع طرائق جديدة أسرع وأشد فعالية للتخلص من آفة الألغام. ومن رأي وفدي أن ضخامة ذلك العمل تجعل من المتعذر القيام به إلا بالاستعانة بخبرة وتجارب مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذه الأثناء إن تعديل البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة اللاإنسانية يتضمن أحكاما جامعة بشأن نطاق التطبيق، وفرض قيود على استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحظر نقلها، وبشأن إزالتها والحماية من آثارها الضارة، وبشأن التعاون التقني. وإلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه لكل الدول أن تقبل فرض حظر كامل على هذه الألغام، فإنه يرجى لهذا التعديل أن يكون جزءا من استراتيجية تكون أوسع نطاقا ويمكنها أن تخفض تخفيضا كبيرا الآثار الوبيلة لاستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد استعمالا عشوائيا.

وأخيرا، فإن اقتراح إعادة إنشاء إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح هو أمر يقع تحت سلطة الأمين العام. بيد أن الأولوية المنتوى إيلاؤها لتلك الإدارة - أي

قضايا عدم الانتشار - تبدو غير متمشية مع المبادئ والأولويات وبرنامج العمل، التي اعتمدت بتوافق الآراء في ختام الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والتي لا تزال صالحة ومنطبقة.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقديمه اليوم الوثيقة A/52/CRP.3، فإن تقديمه بيانات وتوضيحات إضافية بشأن اقتراحه أمر مناسب وآت في وقته حقا لإلقاء ضوء على مداولات الجمعية حول تلك القضية. وقد أقنعنا هذا بأن نتوقع مزيدا من الوضوح بشأن القضية العامة المنصبة على إعادة إنشاء الإدارة الآنفة الذكر لمعالجة موضوع نزع السلاح وما يتصل به من قضايا، وسوف ندرس بعناية مضمون هذه الوثيقة توطئة للإعراب عن آرائنا عند النظر في اقتراح الإصلاح.

السيد فيزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مستهل حديثي اسمحوا لي أن أعرب لكم، يا سيدي الرئيس، عن تهانئي الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويسعدنا أن نرى إبنا بارزا من أبناء أفريقيا وممثلا موقرا عن بوتسوانا مترئسا مداولات تدور حول شواغل بالغة الحيوية بالنسبة لنا جميعا - أي شواغل سلم العالم وأمنه. وتستطيعون، يا سيدي، أن تعتمدوا على حسن نية وفدي وتعاونه الكامل في اضطلاعكم بولايتكم الهامة.

إن بولندا تؤيد وتشاطر بقوة البيان الذي أدلت به لكسمبرغ في هذه المناقشة، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب أنوي قصر حديثي على بعض المسائل التي تخص بلدانا بعينها، والتي لبولندا فيها مصلحة مباشرة لتعلُّقها بمصالحها الأمنية الحيوية.

ففي هذا الصدد، وقع حدثان اثنان في تموز/يوليه الماضي، لهما أهمية تاريخية. الحدث الأول هو أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، عند عقدهم مؤتمر قمة في مدريد، وجهوا إلى بولندا وكذلك إلى الجمهورية التشيكية وهنغاريا، دعوة لفتح باب التفاوض على قبولها في عضوية الحلف. والحدث الثاني هو أن أعضاء الاتحاد الأوروبي قد وافقوا على مشورة اللجنة الأوروبية، وهي خطوة تفتح الباب في الواقع للتفاوض على انضمام بولندا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وهذان القرارين كلاهما يستجيبان للتطلعات التي طال أمدها لمواطنينا. ففي هذا المضمار يوجد توافق مرموق في آراء جميع الأحزاب الرئيسية الناشطة على المسرح السياسي البولندي.

إن هذين الحدثين سوف يعيدان تشكيل الحالة السياسية في القارة الأوروبية، خصوصا في منطقتها الشرقية الوسطى. وهما ينطويان على آثار كبيرة بالنسبة لأمن بولندا وما وراءها. لقد كان مما أعلنه رئيس بولندا السيد ألكسندر كوازنيفسكي، في بيانه الذي أدلى به في وارسو عقب اجتماع مدريد، وفي حضور الرئيس بيل كلينتون أن:

> "بولندا لا تدير ظهرها لأحد ولا تبحث عن أصدقاء في ديار بعيدة ولا عن أعداء خلف بابها. وإنما تفخر بولندا بما تتمتع به من صداقة وثقة بين جيرانها. إن الأمن والازدهار هما قضيتنا المشتركة، ولذا فنحن نحبذ التوسع المستقبلي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ليشمل بلدانا ديمقراطية أخرى في المنطقة".

إن أجيالا من الأوروبيين قد خاضت حروبا عديدة وعانت مراراتها خلال القرون الماضية. وشهد أبناؤها كذلك محاولات عديدة لإيجاد سلم واستقرار دائمين. وقد تمخض مؤتمر فيينا عن "نظام دولي جديد" وبزغ نظام آخر من معاهدة فرساي، ثم ثالث من يالتا. ولكن هذه النظم أخفقت جميعا في خاتمة المطاف بسبب تضارب مصالح الفاعلين الرئيسيين.

وفي توسع "الناتو" المقبل، مشفوعا بتطورات عظيمة الشأن مثل اتفاقات الناتو مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا والاتفاق الروسي - الأوكراني، وإنشاء مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية، ما يشير إلى أن نظاما أوروبيا جديدا تماما آخذ في التشكيل هذه المرة، إنه نظام يهيئ لبلدان أوروبا الشرقية الوسطى فرصة تاريخية للأمن والاستقرار السياسي والتنمية الناجحة. وهو نظام يمحو في الواقع نظام ما بعد يالتا الشائن، الذي فرض في نهاية الحرب العالمية الثانية.

والفرق الآن، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، هو أن النظام الجديد ينبني حول توسيع الهياكل الأوروبية - الأطلسية، ولكنه يعتمد كذلك على سلسلة من الاتفاقات والمؤسسات الأمنية المتعددة الأطراف، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو، بالإضافة إلى ذلك، نظام يرتكز على "الوثيقة التأسيسية بشأن العلاقات المشتركة والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي". وهي وثيقة يتراءى فيها عزم كل من منظمة الحلف وروسيا

> "على أن تبنيا معا في المنطقة الأوروبية - الأطلسية سلما دائما وشاملا يقوم على مبادئ الديمقراطية والأمن التعاوني".

وعلى أساس المبادئ والقيم الديمقراطية، والتكامل الاقتصادي والأمن التعاوني، المعترف بها عالميا، سوف يكون النظام الأوروبي - الأطلسي حتما نظاما أشد مرونة، ويعوّل عليه أكثر من أي نظام سابق. إن منظمة الناتو، الآخذة في التوسع، ليست تهديدا، حقيقيا أو وهميا، لأية جهة. إنما هي هيكل دفاعي وسياسي شفاف، وعامل استقرار. وهدفها الأول هو السلام: حماية السلام، إذا أمكن أو إنفاذ السلام إذا لزم الأمر.

وبينما نقترب من عتبة القرن الحادي والعشرين، يجب أن نشعر جميعا بارتياح له ما يبرره لكون المجتمع الدولي قد استطاع، بفضل جهود متضافرة، أن يحظر أسلحة الدمار الشامل أو أن يخضعها لرقابة متزايدة الفعالية. وفي هذا الصدد فإن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في نيسان/أبريل الماضي هو مثال بارز وقصة نجاح في المسعى الفريد المتعدد الأطراف الرامي إلى نزع صفة الشرعية عن طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وإلى اقتضاء تدميرها الكامل تحت رقابة دولية صارمة ومنع انتشارها منعا فعالا. وآن الأوان لترجمة روح وحرفية الاتفاقية المذكورة إلى حقيقة. إنها مهمة تنطوي على تحد.

وتشجع بولندا ما اتخذ من خطوات أولى سواء داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو على الصعيد الوطني، لتنفيذ الاتفاقية. فقد بدأت في مواعيدها أنشطة التحقق اللازمة، وفقا لأحكام الاتفاقية الخاصة بذلك. ويبدو أن الأجهزة الرئيسية للمنظمة الآنفة الذكر تعمل بسلاسة. ويقوم المجلس التنفيذي للمنظمة بمهامه بوصفه الهيئة الرئيسية لصنع القرار، واضعا نصب أعينه الجوانب العملية لتنفيذ الاتفاقية. ويبدو أن أمانة المنظمة قد بدأت الاضطلاع الكامل بمهامها الإدارية والتنفيذية. وقد أظهر المدير العام للمنظمة، السيد خوسيه موريسيو بستاني تصميما حميدا على تزويد المنظمة بأمانة تقنية تكون على أعلى درجة من الكفاءة. ونحن واثقون من أن التعاون الطيب القائم الآن بين الأمم المتحدة والمنظمة سوف يتواصل. ومن شأنه أن يؤدي في خاتمة المطاف إلى عقد اتفاق رسمي ينظم العلاقة بينهما، ويعترف، في جملة ما ينص عليه، بالمركز المستقل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها كيانا قائما بمهمة معينة تتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأما عن قيام الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية، فإن بولندا - كدول أخرى كثيرة - قد قدمت حسب الأصول وفي الموعد الصحيح إعلانها الأولي والإخطار المطلوب. وعلى الصعيد الوطني يعد الآن البرلمان البولندي تشريعا داخليا يرمي إلى إنشاء آلية محددة للإشراف على التنفيذ. وتتمثل أبرز خصائصها في قيامها بدور السلطة الوطنية المكلفة بالاضطلاع بالمسؤولية اليومية عن تنسيق التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

ونحن واثقون من أن تلك الخطوات التي تتخذ في سبيل تنفيذ الاتفاقية سوف تؤدي إلى جانب إسهامها في تحقيق الشفافية والانفتاح والثقة، إلى تشجيع دول أخرى من الدول الأطراف على أن تحذو نفس الحذو قريبا بتقديمها إعلاناتها. ومن نافلة القول بالطبع أن التحقيق الناجح لأهداف الاتفاقية أمر يرتهن أولا بانضمام جميع الحائزين للأسلحة الكيميائية إلى ذلك الصك، وكذلك بانضمام الدول التي لديها صناعات كيميائية هامة. ونحن نهيب بقوة بجميع الدول التي لا تزال خارج الاتفاقية، بأن تقوم بالتوقيع و/أو التصديق عليها دون مزيد من التأخير.

لقد كان لبولندا دور نشط في المساعي الرامية إلى تحقيق حظر على الأسلحة الكيميائية. ونحن لن نألو جهدا للإسهام في تحقيق التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية والتوصل إلى انضمام العالم كله إليها. وتمشيا مع ممارسة أصبحت تقليدا كرسه الزمن، سوف تبادر كندا وبولندا إلى تقديم مشروع قرار ملائم في هذا الصدد لعرضه على اللجنة الأولى للنظر فيه واعتماده.

وقبل حظر الأسلحة الكيميائية كانت هناك اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢ التي تهدف إلى تحريم استحداث وإنتاج وتخزين أو اقتناء الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدميرها، ولكن الاتفاقية لم تكن بها أي أحكام فعالة للتحقق من الامتثال لها. وقد ثبت أن هذا يشكل ثغرة كبرى لم تقدر عواقبها المشؤومة إلا عندما ووجهت محاولات مزعجة للحصول على القدرة على إنتاج الأسلحة البيولوجية. والمحاولات التي بذلت في المؤتمرات اللاحقة لاستعراض الاتفاقية من أجل علاج هذه النقص، من خلال عدة أمور منها تدابير متنوعة لبناء الثقة قد ساعدت على تعزيز عملية التنفيذ، وأسهمت بالتالي في زيادة فعالية الاتفاقية. ولئن كانت هذه المحاولات قد وسعت ودعمت مفعول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فمن الواضح أنها لم تحقق توقعاتنا. ولهذا، تثني بولندا على الجهود التي تبذل حاليا داخل فريق الخبراء الحكوميين مفتوح العضوية المخصص لصياغة توصيات لبروتوكول ملزم قانونا للتحقق من الامتثال.

ولا بد أن يعترف المجتمع الدولي بتطورات هامة وجديرة بالترحيب في المجال النووي كذلك. ونرى أن هذه التطورات تضفي مصداقية على:

> "قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود منتظمة وتصاعدية يحدوها العزم من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن تكون الأهداف النهائية من ذلك هي إزالة تلك الأسلحة". (NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، المرفق، المقرر ٢، الفقرة ٤ (ج))

إن اللغة المستخدمة في المقرر ٢، "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، تصور في حد ذاتها ببلاغة مدى التطور الإيجابي للتفكير في مجال الأسلحة النووية. وبولندا ترحب بارتياح بالتقدم المحرز في سبل زيادة الصبغة العالمية لمعاهدة عدم الانتشار وتعزيزها، فهي الركيزة الرئيسية لنظام عدم الانتشار النووي، وهي جزء لا يتجزأ من نظام الأمن الدولي. وانضمام أنغولا وجيبوتي وعمان مؤخرا إلى المعاهدة، وكذلك إعلان البرازيل نيتها الانضمام إليها، يجعلان هذه المعاهدة الاتفاق الحائز على أوسع انضمام له من بين جميع الاتفاقات المعقودة على الصعيد المتعدد الأطراف في مجال تحديد الأسلحة.

ونعتبر أنه مما يبشر بالنجاح أن أولى الدورات الثلاث المقرر أن تعقدها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، أي الدورة التي عقدت في نيويورك في نيسان/أبريل الماضي، قد نجحت في السعي إلى تحقيق عملية استعراض معززة لمعاهدة عدم الانتشار، وفقا لمقررات مؤتمر عام ١٩٩٥. وتثق بولندا في أن المناخ البناء وروح التعاون الإيجابي اللذين سادا في الدورة الأولى سيرسيان أيضا القواعد الأساسية لسير الدورة الثانية للجنة التحضيرية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي، ولي شخصيا، لأن بولندا قد تتشرف بموافقة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار برئاسة هذه المداولات.

ووفقا للعملية المعززة لاستعراض المعاهدة، التي اتفق عليها عام ١٩٩٥، لن يكون هناك شك في أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ سيرغب في إجراء تقييم لما إذا كانت الجهود المنتظمة والتصاعدية من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي كانت جهودا مؤدية إلى نتائج جادة. وترى بولندا أن هذا التقييم سيكون إيجابيا. وهناك على الأقل سببان قويان لذلك.

أولا، كما نعلم، في اجتماع قمة هلسنكي في آذار/مارس الماضي، حققت الولايات المتحدة وروسيا تقدما

هاما في جملة أمور، منها مستقبل تخفيضاتهما الثنائية لأسلحتهما النووية الاستراتيجية. ولا بد من الثناء على الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين لبعد نظرهما ولشعورهما بالمسؤولية اللذين تجليا في اتفاقهما على أن تتبع ستارت الثالثة ستارت الثانية بمجرد تصديق البرلمان الروسي على الأخيرة. وعندما ينفذ الاتفاق، سينخفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية إلى مستوى يمثل نسبة قليلة من المستويات التي شهدتها الحرب الباردة في ذروتها.

وثانيا، إن الوثائق المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وستارت الثانية، التي وقعت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية البرايت ووزير الخارجية الروسي بريماكوف في أواخر الشهر الماضي هنا في نيويورك تمهد الطريق للتصديق على ستارت الثانية من جانب البرلمان الروسي، مما يؤدي إلى تخفيض عميق في الترسانات النووية للدولتين. وتأمل بولندا في أن يجري التصديق على ستارت الثانية قريبا جدا، وأن تفتح الفرصة لتحقيق الأهداف الهامة لقمة هلسنكي في وقت مبكر.

وبرنامج العمل المشار إليه في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" حدد أربعة أهداف. وقد جاء إكمال مؤتمر نزع السلاح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وما تبع ذلك من فتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، محققا لأحد هذه الأهداف. ولقد وقع على هذه المعاهدة ١٤٨ بلدا، منها كل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن بين الدول الـ ٤٤ التي ينبغي أن توقع على المعاهدة وتودع صكوك التصديق عليها لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ، لم تمتنع عن التوقيع إلا ثلاث دول. ويأمل المجتمع الدولي في أن تعيد هذه الدول النظر في موقفها في تاريخ مبكر تغليبا لمصالح عدم الانتشار النووي وقيام عالم خال تماما من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

والإسراع بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الأطراف الموقعة عليها سيقف شاهدا على حرص البشرية على أن تنعم بفوائد حظر التجارب. ولهذا، نرحب بامتنان بتصريح الرئيس كلينتون، في افتتاح المناقشة العامة في الجمعية العامة، بأنه سيسعى إلى إجراء التصديق على هذه المعاهدة من جانب مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في تاريخ مبكر. وحكومة بولندا من جانبها تتخذ أيضا الخطوات المؤدية إلى التصديق على هذا الصك التاريخي.

وفضلا عن ذلك، نلاحظ مع الارتياح تقدم سير الأعمال التحضيرية الجارية في فيينا لإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك آليتها للتحقق من الامتثال.

وفي نفس الوقت، يجد وفد بلدي مدعاة للقلق لكون الهدف الثاني الذي حددته "المبادئ والأهداف" هدفا يتبين مرة أخرى أنه بعيد المنال. فكما يتضح من التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة فإن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن للأسف مرة أخرى من تناول مسألة إبرام اتفاقية غير تمييزية ومنطقية عالميا لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستعمل في صناعة الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ومن الصعب أن نفهم أسباب هذا الفشل، نظرا لوجود اتفاق يرجع إلى زمن غير قليل على إنشاء جهاز فرعي مناسب، بل ظهور توافق في الآراء على ولايته. وتقرير مؤتمر نزع السلاح قيد النظر ليس تقريرا هزيلا، فحسب بل هو يوضح أيضا حقيقة مؤسفة هي الإرادة السياسية لم تتوفر طيلة عام ١٩٩٧ للانتفاع المثمر بالوقت والموارد المتاحة للمؤتمر.

وفي الواقع أنه لا بد من إلقاء اللوم عن الجمود الفعلي لأعمال المؤتمر في عام ١٩٩٧ على التمسك بربط جميع المسائل المطروحة على المؤتمر في صفقة واحدة، أي ربط المسائل التي تنطوي على إمكانية واضحة للتفاوض من أجل إبرام معاهدة بشأنها، مثل وقف إنتاج المواد الانشطارية بالمسائل التي لا تنطوي على تلك الإمكانية. فالبدء في مفاوضات وقف إنتاج المواد الانشطارية كان على أي حال أمرا يتفق مع مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفضلا عن ذلك، فإنه كان سيشكل خطوة رئيسية أخرى صوب تنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار .

ويشير تقرير مؤتمر نزع السلاح بوضوح إلى أن المؤتمر قد وصل إلى نقطة صعبة. ويبدو أنه لا يوجد توافق في الآراء حول تحديد أهداف نزع السلاح العملية التي يتعين السعي لتحقيقها بما يلزم من الحزم والتصميم والكفاءة. ونتمنى أن يكون في سجل إنجازات المؤتمر وحكمته وخبرته الماضية هداية له في وضع برنامج عملي لنشاطه في عام ١٩٩٨.

سأكون مقصّرا إن لم أُشِد بالأمين العام كوفي عنان على نظرته الإبداعية إلى مسائل نزع السلاح التي تتجلى في تقريره عن الإصلاح. ونحن نوافق موافقة تامة على قوله إن نزع السلاح هذه الأيام:

"يعتبر قضية رئيسية على جدول الأعمال العالمي". (A/51/950، الفقرة ١٢٢)

ونرحب بارتياح خاص بأنه مع اعترافه بإحراز قدر كبير من التقدم في نزع السلاح في السنوات الأخيرة، لم يتردد في تحذير المجتمع الدولي من:

"ظهور أخطار جديدة وفاعلين جدد"

في ميدان السلام والأمن الدولي. وهذه تحديات حقيقية وليست من صنع الخيال.

في الختام، دعوني أشدد على ثقة وفد بلدي بأن اللجنة الأولى ستتمكن، تحت قيادتكم ياسيدي، من أن ترسم في الأيام القادمة المسار الصحيح لمساع مثمرة في مجال نزع السلاح. ونثق أن هذه اللجنة ستتمكن من صياغة توصيات تتسم ببعد النظر وتوفر إرشادا واقعيا لمؤتمر نزع السلاح في جنيف وسائر المحافل التي يسعى المجتمع الدولي لمعالجة قضايا نزع السلاح فيها. وبولندا، من جانبها مصممة على تسخير مساعيها الحميدة ومرونتها وإخلاصها لخدمة السعي إلى تحقيق الأهداف النهائية لجهود نزع السلاح.

السيد كامبل (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونحن نعلم أنكم تتمتعون بالمهارة والطاقة اللازمتين لتوجيه اللجنة خلال مداولاتها وحتى اعتمادها لقراراتها. وستنالون دعمنا الكامل.

كان هذا العام عاما اختلطت فيه نجاحات المجتمع الدولي بانتكاساته في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. فقد تميزت السنوات السابقة بأحداث بارزة تستحق الثناء، مثل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، واعتماد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد مفاوضات متفانية وطويلة.

إلا أن وصف عام ١٩٩٧ أمر أصعب. ففي حين أحرزت نجاحات هامة فإنها كانت أقل إبهارا. وقد ركزنا هذا العام على التصديق على المعاهدات التاريخية الموجودة وعلى تنفيذها وإعطائها طابعا مؤسسيا وتعزيزها وتثبيتها، وهذه عمليات ضرورية. وتحققت إنجازات هامة - بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبدء عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز اتفاقية الأمان النووي، والانتهاء من المفاوضات حول عقد اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومصادقة المملكة المتحدة على بروتوكولات معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي الهادئ، بعد أن كانت فرنسا قد صادقت عليها في أواخر ١٩٩٦، وإعلان ألماتي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، فضلا عن الأعمال الجارية التي تستحق الثناء، مثل المفاوضات حول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠.

ولكن هناك أيضا مشكلة مستمرة يتعين علينا نحن، المجتمع الدولي المعني، أن نتصدى لها دون تأخير. فنحن نعترف أننا أضعنا وقتا طويلا ونحن نناقش أمر تحديد المجال الذي ينبغي أن نوجّه إليه انتباهنا في المرحلة القادمة في مضمار نزع السلاح. واستراليا، شأنها شأن الكثيرين في هذه القاعة، لا يسعها إلا أن تعرب عن أسفها لأن مؤتمر نزع

السلاح قد ظل متعثر الخُطى طيلة العام. ولا نستطيع في مؤتمر نزع السلاح أن نضيِّع عاما آخر مثل عام ١٩٩٧، لأن أمامنا قضايا هامة يتعين علينا أن نعالجها.

من القضايا ذات الأهمية العليا لأستراليا الحاجة إلى التفاوض على، ثم إبرام، معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد ألزمت الغالبية الساحقة من الوفود الممثلة هنا نفسها بأن تبدأ فورا في مفاوضات في إطار برنامج العمل الناجم عن استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ - وهو قرار أُكد في أول لجنة تحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وفي مؤتمر نزع السلاح، تتوفر الرغبة لدى الجميع تقريبا في المشاركة في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الحقيقة، أن موضوع التفاوض حول وقف إنتاج المواد الانشطارية قد نال تأييدا يفوق ما ناله أي موضوع آخر على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وهذا المستوى من الاتفاق نادر وقيِّم على حد سواء. وأسبابه يسيرة الفهم.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون مكملا هاما لمعاهدة حظر التجارب النووية المكتملة، لأن، من بين مزاياها، أنها ستحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وهذه هي الخطوة المنطقية الثانية على طريق إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. كما أنها، بصراحة، الموضوع الجاهز لمفاوضات متعددة الأطراف لنزع الأسلحة النووية. ومن الواضح أنها تقع في نطاق اختصاص مؤتمر نزع السلاح، وتحتاج إلى قرارات والتزامات آتية من نطاق أوسع كثيرا من نطاق الدول الحائزة للأسلحة النووية لوحدها. فضلا عن ذلك، يوجد في مؤتمر نزع السلاح توافق حالي في الآراء بشأن ولاية متوازنة لتفاوض تتولاه لجنة مخصصة تتيح مناقشة النطاق الكامل للقضايا المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تزال استراليا تشعر بخيبة أمل عميقة لأنه بعد سنوات من السعي لتحقيق هدف بدء المفاوضات، يبدو أن تحفظات قلَّة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح تعطل عمل المؤتمر في هذا المجال.

وقد سلَّم خبراء تحديد الأسلحة على نطاق واسع بأن وقف إنتاج المواد الانشطارية تدبير هام. وأشير هنا، على سبيل المثال، إلى تقرير لجنة كانبيرا، الذي جاء فيه أن وقف إنتاج المواد الانشطارية "خطوة داعمة" قيِّمة وملحَّة باتجاه إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وقد خلصت اللجنة إلى أن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى سيتطلب تفكيك جميع معامل التخصيب وإعادة المعالجة في الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول الحائزة لأسلحة نووية غير معلنة، ودول العتبة، أو وضع هذه المعامل تحت نظام الضمانات الدولية. لذلك، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن تخدم المصالح الأمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي: الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وغير الأطراف في هذه المعاهدة.

بالتأكيد، هذه نتيجة تستحق أن ننحي من أجلها خلافاتنا جانبا. وستشكل خطوة حقيقية وملموسة باتجاه نزع السلاح النووي ولبنة أخرى في جدار يجب أن نناضل جميعا لبنائه لصد أخطار الانتشار. وتدعو استراليا سائر الوفود الملتزمة إلى مساعدتنا في التمهيد لبدء المفاوضات بمجرد أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله في عام ١٩٩٨.

وما من شك في أن المجتمع الدولي والحكومات والصحافة والمنظمات غير الحكومية يشغلها أمر البحث عن أفضل الطرق لمعالجة هذا المأساة الإنسانية المرعبة الناتجة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهذه المشكلة المتفشية والمتعددة الأبعاد استحوذت على اهتمام العالم بأسره في السنوات الأخيرة.

والاتفاقية التي أبرمت مؤخرا في أوسلو تمثل تطورا هاما في الجهود المبذولة لحظر آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومعاهدة أوتاوا تعد أحد المكاسب التي تحققت حتى الآن بشأن هذه الألغام، إلى جانب التقدم الهام، وإن كان جزئيا، المحرز من خلال تنقيح البروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومن خلال التدابير الوطنية والإقليمية،

والأهم من ذلك، من خلال المساهمات المعززة لبرامج إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام.

وترى استراليا أن فرض حظر حقيقي شامل وفعال على الألغام الأرضية المضادة للأفراد لن يتحقق إلا إذا انضم المستعملون الرئيسيون، والمنتجون والمصدرون، بطريقة ملموسة وعملية، إلى المسيرة المفضية إلى هدف الحظر التام والشامل لهذه الألغام. وستواصل استراليا سعيها نحو تحقيق هذا الهدف في كل المحافل الملائمة، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، وعملية استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية. ونحث جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقبل، على سبيل الأولوية، البروتوكول الثاني المنقح. وقد فعلت استراليا ذلك في ٢٢ آب/أغسطس من هذا العام.

وبوسعي أن أعد بأن استراليا لن تقعد مكتوفة اليدين بينما نواصل استكشاف تركيبة من النهج المختلفة التي يمكن أن تشكل حلا لهذه المشكلة المدمرة. وستواصل استراليا الاستجابة على نحو عاجل وعملي للكوارث الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٦ تبرعت استراليا بأكثر من ١٩ مليون دولار (استرالي) لبرامج المساعدة، الإقليمية والدولية، المتصلة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام، واستحداث تكنولوجيا هامة جديدة للكشف عن الألغام، وأنشطة التأهيل. ومن الأساسي فرض حظر عالمي لوقف زرع ألغام جديدة. ولكن من يستطيعون مد يد العون عليهم ألا ينسوا أن هناك بالفعل ١١٠ ملايين من هذه الألغام مزروعة في الأرض.

وفي مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب أن نركز جهودنا أيضا على تعزيز النظم الوليدة والحالية لتحديد الأسلحة. وهي مسألة لا تتضح في أي مكان آخر بقدر ما تتضح في المفاوضات الجارية حاليا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال استحداث آلية تحقق فعالة. وكما دللت أحداث مثيرة للقلق، فإن ما أضعف هذه الاتفاقية إلى حد بعيد هو افتقارها إلى نظام فعال للتحقق. ومن وجهة نظر استراليا، فإن أي انتهاك موجه نحو منطقتنا الجغرافية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية يمكن أن تترتب عليه آثار مأساوية. ذلك أن مجرد إدخال سلاح غادر من أسلحة الدمار الشامل من شأنه أن يثير قلقلة سياسية. وفي حالة استخدام الأسلحة البيولوجية أو إطلاقها بغير قصد، يمكن أن تتوقع استراليا، بالإضافة إلى الخسائر البشرية الفادحة، آثارا مدمرة على الزراعة التي تعد جزءا هاما من الاقتصاد الاسترالي والاقتصادات الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا. وأنا أعرف أن الكثيرين يشاطروونني هذه الشواغل.

وقد عملت استراليا في تعاون وثيق مع وفود من مختلف الانتماءات الجغرافية - السياسية، في المفاوضات الجارية في الفريق المخصص في جنيف، ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز حتى الآن. ففي ظل رئاسة السفير توث المتمرسة أمكن تحقيق قفزة إلى الأمام من خلال اعتماد نهج للمفاوضات على أساس نص دائر. كما أن المفاوضات استأثرت باهتمام ودعم سارين من المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية، وكذلك بالتعاون الحيوي من القطاعات الصناعية في كثير من البلدان.

والاختتام الناتج للتفاوض على بروتوكول تحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي سلما وأمنا معززين. وقد يزداد اقتناع حكومات الدول الأطراف بأنها لم تكن متورطة عن غير قصد في نشر الأسلحة البيولوجية. فالمفاوضات السليمة التي تراعي فيها على النحو الواجب مصالح جميع المعنيين من شأنها أن توفر الضمانات للعناصر الأساسية الفاعلة في اقتصاداتنا الوطنية بأن التطبيق العملي سيكون عاملا مساعدا لها وليس متطفلا عليها. والقطاعات الاقتصادية سريعة التأثر بالأسلحة البيولوجية، مثل الزراعة، ستستفيد من زيادة الأمن. ولكل هذه الأسباب، ترحب استراليا بتخصيص مزيد من وقت التفاوض، في عام ١٩٩٨، للفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتتطلع استراليا إلى العمل عن كثب مع السفير توث والوفود الأخرى لتحقيق مزيد من المكاسب المطردة والمشرفة التي أنجزت أثناء عام ١٩٩٧.

كما تسعد استراليا بالتقدم المحرز نحو توطيد وزيادة فعالية نظم أخرى لتحديد الأسلحة، والمؤسسات المرتبطة بها التي أنشأها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. وقد رحبت استراليا بإنشاء

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما يسرها التقدم الذي حققته في سنتها الأولى، ولا سيما الخطوات التي اتخذت لوضع الجوانب الحيوية لنظام التحقق من المعاهدة موضع التنفيذ المبكر. وفي الوقت ذاته، علينا أن نعي أن سريان المعاهدة في أقرب وقت يجب أن يظل هدفا أساسيا للمجتمع الدولي. ولهذا الغرض، نشجع الدول التي وقعت على المعاهدة، أن تتخذ الخطوة التالية، وهي التصديق عليها في أبكر وقت ممكن، ونناشد الدول التي لم توقع حتى الآن أن تفكر في الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه لعملية نزع السلاح في العالم بقيامها بذلك. وتأمل استراليا في أن تتمكن من التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة.

وتود استراليا أيضا أن تضم صوتها إلى الوفود الأخرى التي رحبت بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. فالإعلانات الأولية التي أصدرتها الدول الأطراف بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية، وفرت للمجتمع الدولي فوائد أمنية عملية وملموسة.

واستراليا، مثل غيرها، تعمل جاهدة لضمان التشغيل الفعال للمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وكما هو الحال بالنسبة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن مدى وفعالية الاتفاقية سيرتبطان ارتباطا وثيقا بحيوية وبقاء المؤسسة التي أنشأناها لدعمها. وفي هذا السياق، نحث بشدة الدول التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وموقف روسيا الدولي ودورها الأساسي في تنفيذ الاتفاقية، يعنيان أن تصديقها المبكر على الاتفاقية مسألة ذات أولوية قصوى لا بالنسبة لاستراليا وحدها، بل للمجتمع الدولي بأسره.

وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ البداية الناجحة والبناءة هذا العام للأعمال التحضيرية للمؤتمر السادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والذي سيعقد سنة ألفين. إن مجموعة القرارات التي صاحبت تمديدها إلى أجل غير مسمى، إلى جانب الولايات التي بدأت تصدر أو يحتمل أن تصدر لاستئناف عملية الاستعراض تطرح على المجتمع الدولي جدول أعمال مرهق. وتعتقد استراليا أن اللجنة التحضيرية الأولى وضعت الأساس لعملية مختلفة نوعيا ومحسنة لاستعراض المعاهدة؛ وهو أحد أهدافنا الأساسية. ونتطلع إلى العمل مع غيرنا من مؤيدي معاهدة عدم الانتشار، للبناء على هذا الأساس في اللجنة التحضيرية لعام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت استراليا أحد البلدان الأكثر انشغالا بتطوير نموذج الضمانات المعززة. وأشير هنا مع الفخر بأن استراليا كانت أول دولة عضو تبرم وتوقع بروتوكولا ثنائيا مع الوكالة، يدرج التدابير الجديدة في ضماناتنا. إلا أننا، من أجل جعل البروتوكول الجديد حيا وقابلا للتطبيق، نطلب إلى الدول الأخرى أيضا أن تعتمد البروتوكول بأسرع ما يمكن، باعتباره معيارا جديدا لاتفاقات الضمانات مع الوكالة. وهكذا يمكن تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو إنشاء نظام معزز.

وإذ أنتقل الآن إلى موضوع مؤتمر نزع السلاح، أقول إن استراليا شهدت بشعور شديد بالإحباط، المحاولات المعوقة والمتشنجة التي يبحث بها مؤتمر نزع السلاح لنفسه عن دور مناسب لفترة ما بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وإلى حد ما، لم يكن من الممكن تفادي مرحلة البحث عن الذات بعد اختتام مفاوضات المعاهدة في العام الماضي. ولكن المؤتمر الآن بحاجة عاجلة إلى بعث جديد. واستمراره في هذا التراخي الذي طال أجله سيقوض مركزه وأهميته وخبرته.

لقد كان مؤتمر نزع السلاح محفلا مركزيا لعمليتي التفاوض الكبريين بشأن تحديد الأسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهما التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وكلتا العمليتين كانتا تتطلبان الصفة التمثيلية من الزاوية الجغرافية - السياسية، وعمق التفهم لأمور نزع السلاح، والمعرفة والذاكرة والمهارة التفاوضية لدى المداومين، وهي أمور ينفرد مؤتمر نزع السلاح بتوفيرها. وما من شك أن مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن

تجرى في أي مكان - بل إنها كانت تجرى فعلا في الماضي خارج مؤتمر نزع السلاح - لكن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يوفر النطاق العالمي اللازم لإيجاد التوليفة الصحيحة من الضوابط والموازين التي تكفل أكبر مشاركة وممكنة وتحقق أوسع انضمام ممكن إلى أنظمة تحديد السلاح.

إنني أعلم أن جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح ترغب بشدة في أن ترى عمل المؤتمر وقد أحرز تقدما في العام القادم. ولذلك، فإن مهمتنا هي التغلب على الخلافات التي تعترض طريق نزع السلاح العملي والواقعي ومنجزات عدم الانتشار التي يمكن أن يحققها المؤتمر.

لقد كانت مسألة كيفية تناول نزع السلاح النووي سببا رئيسيا للتعطل في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. واستراليا، شأنها شأن بلدان أخرى ممثلة هنا، ملتزمة بأن تسعى، عن طريق خطى ملموسة متساندة، إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي على نطاق عالمي شامل. ووفد بلدنا ليس من بين الوفود التي تنكر إعطاء دور للتعددية في نزع السلاح النووي. بل على العكس من ذلك، فإن التأييد الذي لقيته معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومفاوضات الوقف المتوقعة، يبين أن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يمكن - بل يجب - أن تقوم بدور في تأمين البيئة الوسيطة الداعمة لنزع السلاح النووي. والمرحلة النهائية في القضاء على الأسلحة النووية ستكون حتما مسعى متعدد الأطراف. لكننا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها أن تعمل، تمشيا مع التزاماتها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على عكس مسار التكديس النووي الراجع إلى الحرب الباردة باعتبار ذلك توطئة ضرورية للقضاء على الأسلحة النووية. إن خفض مخزونات الحرب الباردة من الأسلحة النووية قد أخذ يحدث، أخيرا، لكننا لا نرى كيف يمكن لمحاولة جعل هذه المرحلة الأولية تعددية قبل الأوان أن تحقق شيئا سوى تعقيد وتعطيل التقدم.

لقد رحبت استراليا بالاتفاق الذي توصل إليه في هلسنكي بين الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين بشأن المبادئ التوجيهية لمعاهدة ستارت الثالثة. واستراليا تنتهز هذه الفرصة أيضا لتحث الاتحاد الروسي على التصديق على ستارت الثانية حتى يمكن للبلدان أن يمضيا قدما وبسرعة في سبيل إجراء المزيد من التخفيضات العميقة في ترساناتها النووية بمقتضى ستارت الثالثة.

إن استراليا تشعر بالامتنان للتعليقات الإيجابية العديدة التي نقلت إلى ممثليها، والتي أبديت في مناقشات عامة طوال العام، بشأن تقرير لجنة كانبيرا بخصوص القضاء على الأسلحة النووية. ومن دواعي الارتياح بالنسبة للحكومة الاسترالية أن التقرير كان وسيلة لحفز مناقشة إيجابية بشأن إمكانية نزع السلاح النووي وبشأن الخطوات المطلوبة لبلوغ ذلك.

ولما كنت أتكلم بشأن موضوع المناقشات الدائرة حول نزع السلاح الدولي، أعتبر هذه مناسبة ملائمة للإعراب عن تأييد استراليا للعمل الجاري عن طريق مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح، وعلى الأخص مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو. ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه الأخير بأن ولاية المركز لا تزال قائمة، وأنه يمكنه أن يؤدي - ونحن نعتقد أنه يؤدي بالفعل - دورا هاما في تشجيع النقاش القائم على إطلاع واف وتهيئة المناخ المواتي للتعاون ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان من دواعي سرور استراليا أنها تمكنت من المشاركة هذا العام في الحلقة الدراسية التي أقيمت في كاتماندو بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحن نثني أيضا على حكومة اليابان والمنظمات اليابانية المعنية لرعايتهما الدؤوبة للمناقشة في منطقتنا حول قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد قابلت استراليا بالترحيب والتأييد الجهود المتصاعدة والبعيدة المدى التي يبذلها الأمين العام في معالجته لموضوع إصلاح الأمم المتحدة. ومن حيث المبدأ، نحن نؤيد اعتزام السيد عنان تدعيم مركز نزع السلاح ليعمل مع مجتمع تحديد الأسلحة على تنفيذ الصكوك القائمة تنفيذا أفضل وعلى تشجيع الانضمام العالمي لها. ونحن واثقون من أن الأمين العام

سيتمكن بدبلوماسيته ومساعيه الحميدة من أن يكمل - دون ازدواجية - وظائف الهيئات التعاهدية القائمة والمؤسسات المرتبطة بها مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نؤيد أيضا اقتراح الأمين العام بالنظر في أمر إدخال قدر من التحديث والترشيد والتبسيط في عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح. وبينما تقدر استراليا الفرصة التي تتيحها هاتان الهيئتان لتبادل الآراء وتقصي القضايا التي تواجهنا، فإننا نحث على بذل جهود مستمرة لتحقيق تبادل آراء يكون أدق تصويبا وأكثر إثمارا. فلماذا نكرر قول الشيء نفسه في مناسبتين مختلفتين بينما مرة واحدة تفي بالغرض؟ لماذا نتوصل إلى استنتاجات وتوصيات سبق أن توصلت إليها وأوصت بها بالفعل هيئة لها نفس الاختصاص ونفس العضوية؟ بالنظر إلى التدابير العاجلة والملموسة والعملية التي نحن بحاجة إلى اعتمادها وتنفيذها، في مجال تحديد الأسلحة. نحن بكل صراحة لا نملك الترف أو الموارد التي تسمح لنا بالانغماس في ممارسات من هذا النوع.

وفي هذا السياق نشكك أيضا في فائدة المناقشة النمطية التي تجرى في اللجنة الأولى والتي تطورت للأسف لتصبح مجرد تكرار لبيانات عاما بدلا من إجراء مناقشة بناءة حول اقتراحات محددة. ولهذا السبب، ستقاوم استراليا بقدر الإمكان الاشتراك في مناقشة هذا العام النمطية، وستكرس طاقاتها بدلا من ذلك للتفاوض ولتحسين المنتج: أي مشاريع القرارات التي ستعتمدها.

ونحن نفضل أيضا أن نرى نقصا في عدد مشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة الأولى كل عام، ببذل جهد صادق لتقديم مشاريع القرارات ذات الصبغة الهامة ولكنها غير عاجلة مرة كل عامين بدلا من مرة كل عام، ولدمج مشاريع القرارات التي تتناول مواضيع متشابهة، وخفض عدد الطلبات الروتينية التي توجه إلى الأمين العام للتقدم بتقارير بعضها مشكوك في فائدته. وهذا من شأنه إعطاء اللجنة وقتا أطول للمناقشات الجادة لمحاولة التغلب على الاختلافات الفلسفية التي تعوق العمل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومن شأنه أيضا أن يحرر موارد الأمانة العامة لأعمال أجدى.

واستراليا تتطلع إلى دورة بناءة مفيدة للجنة الأولى تخلو من البيانات الخطابية الانقسامية التي ترددت في دورة ١٩٩٧ لمؤتمر نزع السلاح، بحيث يتاح لنا، بدلا من ذلك، أن ننظر ونناقش بشكل جاد المسائل التي تستأهل اهتمامنا في عام ١٩٩٨. فلا بد أن نشمر عن سواعدنا ونبدأ العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشارك الكرسي الرسولي في التهاني التي قدمت لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة. ونعرب أيضا عن أطيب تمنياتنا لسائر أعضاء المكتب قبل انتخابهم.

بينما يقترب العالم من الألفية الجديدة، توجه شعوب ومنظمات كثيرة أنظارها بالفعل نحو السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فهل سيكون القرن القادم زمن سلام وثمرة ازدهار الذكاء البشري والمحبة البشرية؟ بوسعنا أن نستمد قدرا من الأمل في أن يكون السلام إنجازنا في السنوات المقبلة نظرا لما حققناه في السنوات القليلة الماضية: إنهاء الحرب الباردة؛ وتخفيضات القوات العسكرية في أوروبا؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ وتخفيضات الأسلحة النووية من جانب الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية؛ والتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واعتماد الاتفاقية المتعلقة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدميرها. هذه المنجزات خطوات حركت العالم نحو السلام، وقد قامت اللجنة الأولى بدور في هذا النجاح.

لكن هل يمكننا القول بأن طريق السلام واضح؟ للأسف، لا يمكننا ذلك. فلا يزال الصراع والعنف يخلفان الضحايا كل يوم. والإبادة الجماعية، وقتل الأبرياء، والاعتداءات على السكان الضعفاء لا تزال تشوه الصورة العامة. وتجارة الأسلحة، وبخاصة الأسلحة التقليدية إنما تضيف إلى سفك الدماء الجاري في العديد من البلدان المتحاربة.

الواقع أنه في الصراعات الأخيرة، يزيد عدد الأفراد الذين قتلوا بالأسلحة الصغيرة قصيرة المدى عن عدد الأفراد الذين قتلوا بأسلحة التدمير الشامل. والمأساة في هذا الاتجاه هي أن أعدادا أكبر من البشر منهم الأطفال يُجبرون على خوض الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الحروب كثيرا ما يطول أمدها باستخدام الأسلحة الصغيرة قصيرة المدى. ومعظم البلدان النامية التي توجد بها حالات صراع تحصل بوفرة على هذه الأسلحة. ورغم ذلك لا تزال أسلحة التدمير الشامل تنتج بكميات ضخمة. والأسلحة النووية التي وصفت بحق بأنها "الشر المطلق" لا تزال في حوزة أقوى الدول، وهي ترفض التخلي عنها.

هذه الحقائق اللاذعة عن تفشي النزعة العسكرية تذكرنا بأن الطريق لا يزال طويلا أمام العالم حتى يصل إلى السلم العالمي. فالعالم يدفع ثمنا كبيرا لـ "ثقافة الحرب" التي اتسم بها القرن العشرون. فحتى الآن، بعد انقضاء عقد تقريبا على انتهاء الحرب الباردة تنفق الحكومات في العالم أكثر من ٨٠٠ بليون دولار في العام للاحتفاظ بقوات عسكرية تضم أكثر من ٢٧ مليون جندي. وإذا كان قد حدث انخفاض في هذه النفقات بعد انتهاء الحرب الباردة في ١٩٨٧ فإن معظم هذا الانخفاض يرجع إلى الهبوط الحاد في الإنفاق من جانب دول حلف وارسو السابقة. فعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن الأمم المتقدمة النمو، خلاف بلدان أوروبا الشرقية، لم يقل إنفاقها عما كانت تنفقه في ١٩٨٧ إلا بنسبة ١٠ في المائة لا غير. بل أن الإنفاق العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي يزيد الآن بأكثر من ١٠ مرات على إنفاق بلدان حلف وارسو السابقة. والبلدان المتقدمة النمو ليست فقط أكبر البلدان إنفاقا من الناحية العسكرية، بل هي مسؤولة كذلك عن ٩٠ في المائة من تجارة الأسلحة التي تقدر بحوالي ٢٢ بليون دولار في السنة. والانتشار العالمي الخطير للسلاح ولتكنولوجيا الأسلحة يسهم في إطالة أمد الصراعات المسلحة التي تدور في مناطق مختلفة من العالم.

أما البلدان النامية، فإنها تنفق في الوقت الراهن ٢٢١ بليون دولار على القوات المسلحة. وهذا الإنفاق يمثل استنزافا كبيرا للموارد المحدودة لهذه الأمم. فالحصول على الأسلحة الجديدة والاحتفاظ بجيوش كبيرة يعنيان تخصيص موارد أقل للاستثمار في الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية العاجلة الأخرى لمجموعات كبيرة وضعيفة من السكان. إن حوالي ١,٣ بليون شخص يعيشون الآن في مسغبة ويعجزهم الفقر عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى. و ٦٠ في المائة من بني البشر يعيشون على أقل من دولارين يوميا. وعلى الرغم من بعض النجاحات التي أحرزت في مجال التنمية البشرية في بعض الاقتصادات السريعة النمو فإن أكثر من ١٠٠ دولة أصبحت اليوم في حالة أسوأ مما كانت عليه قبل ١٥ عاما مضت. وفي كل عام يموت ما بين ١٣ و ١٨ مليون نسمة معظمهم من الأطفال بسبب الجوع والأسباب الأخرى المتصلة بالفقر.

وتحتاج التنمية المستدامة إلى استثمارات ضخمة في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والتعليم والتدريب وتنمية الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا. والاستثمار في هذه التحسينات الهيكلية أصبح لازما بصورة عاجلة لوقف تسمم الغلاف الجوي بغاز ثاني أكسيد الكربون، واستنفاد الموارد البيولوجية للأرض مثل الغابات والأراضي الرطبة وأنواع الحيوانات التي أصبحت الآن مهددة بالانقراض.

وكما قال المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من الواضح "أننا لا يمكن أن ندفع ثمن الحرب وثمن السلم في آن واحد". وينبغي أن يعاد تخطيط الأولويات في الميزانيات حتى توجه الموارد المالية لتعزيز الحياة وليس لإنتاج الموت ونحن في حاجة إلى إحداث تغيير في المواقف السياسية لبناء ثقافة السلم. ينبغي للاتجاه السياسي الجديد أن يقول "لا" للاستثمار في الأسلحة وفي التدمير ويقول

"نعم" للاستثمار في بناء السلم. وينبغي التأكيد مجددا على الصلة بين نزع السلاح والتنمية التي لم تحظ باهتمام يذكر من جانب الحكومات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ١٩٨٧. وفي هذه الصلة نجد أن عملية نزع السلاح التي توفر الأمن بمستويات تسلح متدنية تدريجيا هي عملية تسمح بتوفير المزيد من الموارد للتنمية، وبالمقابل فإن عملية التنمية تنهض بدورها بالأمن ويمكن أن تعزز نزع السلاح.

إن اتباع الحكومات لهذا النهج في تحقيق الأمن للبشر أمر يؤدي إلى الوفاء بالحق في السلم، الذي هو حق لكل فرد في كل ثقافة. وليس دون الحق في الحياة في ظلال السلم من هدف يصح أن نقنع به للألفية الجديدة.

والمجتمع الدولي، إذا ما تنبَّه، يظهر القدرة فعلا على التحرك صوب تعزيز أمن البشر، فالعمل الذي تشجعه عملية أوتاوا، بوضعها معاهدة تحظر إنتاج وتصدير واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، هو عمل يعبر عن مواطن القوة الكامنة في دوافع الشفقة وفي العمل السياسي. إن الكرسي الرسولي يشيد بهذه المبادرة ويحث على أن تحظى هذه المعاهدة بتأييد عالمي. لقد وجه البابا يوحنا بولس الثاني نداء من أجل الوقف النهائي لإنتاج واستعمال هذه الأسلحة الغادرة التي تصيب السكان المدنيين دون رحمة ودون تمييز. ومع ذلك فإن مجرد التوقيع على المعاهدة الجديدة لن يكون كافيا. إذ ينبغي أن يولى اهتمام مماثل لكشف وإزالة ١٠٠ مليون لغم أرضي لا تزال منتشرة في أنحاء العالم، ولا تزال تقتل وتشوه ٢٦ ٠٠٠ شخص بريء كل عام. فينبغي أن تكرس موارد أكبر لجهود إزالة الألغام.

وإذا كان من الممكن إزالة الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، والألغام الأرضية الآن، فمن الممكن أيضا القضاء على الأسلحة النووية. إن الأسلحة النووية هي أكبر تهديد للسلم الذي نتوق إليه في القرن الحادي والعشرين ولا ينبغي أن تثنينا ضخامة هذا العمل عن بذل الجهود اللازمة لتحرير البشرية من هذه البلوى. والتحذير القيم الذي تنطوي عليه فتوى محكمة العدل الدولية، يجعل المجتمع الدولي يرى الآن كيف تتشابك الحجج القانونية والأخلاقية المضادة للأسلحة النووية، مع الحجج الاستراتيجية: فحيث أن الأسلحة النووية يمكن أن تدمر كل حياة على الكوكب، فإنها لا تهدد بالفناء فحسب كل ما اعتزت به البشرية بل هي تهدد بالفناء البشرية ذاتها. وخلال سنوات التناحر خلال الحرب الباردة وما لازمها من التركيز على النظرية العسكرية للردع النووي كمبرر دائم لتراكم الأسلحة النووية، كان المجتمع الدولي يشعر بعجزه عن وقف الحشد المتصاعد بلا هوادة للأسلحة النووية. والآن في عصر ما بعد الحرب الباردة الذي يتميز بالشراكات الجديدة لا يملك المجتمع الدولي تجاهل تهجم الأسلحة النووية على الحياة نفسها. فلا بد من تصعيد العمل الذي تقوم به هذه اللجنة في الدعوة إلى عقد مفاوضات مؤدية إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويجب الوقوف في وجه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقاوم إجراء هذه المفاوضات، لأن هذه الدول التي تتمسك بنظرياتها القديمة للردع النووي، تنكر أقوى طموحات البشرية، وتتجاهل رأي أعلى سلطة قانونية في العالم. وستنتظر البشرية أوخم العواقب إذا ترك العالم لتحكمه النزعة العسكرية التي تمثلها الأسلحة النووية، بدلا من القانون الإنساني الذي نصرته محكمة العدل الدولية.

وتتعارض الأسلحة النووية مع السلم الذي نسعى إلى تحقيقه في القرن الحادي والعشرين. ووجودها يمكن تبريره. وهي تستحق الإدانة. والمحافظة على معاهدة عدم الانتشار تتطلب التزاما لا لبس فيه بإزالة هذه الأسلحة.

لقد سبق وتكلم الكرسي الرسولي في هذه اللجنة وقال:

> "لا بد أن يتحرك العالم صوب إزالة الأسلحة النووية من خلال حظر عالمي لا تمييزي مقترن بتفتيش مكثف تقوم به سلطة عالمية". [انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، اللجنة الأولى، الجلسة ٢٠]

إننا نكرر اليوم هذه العبارات إدراكا منا بأن هناك زخما آخذا في التجمع لدى الرأي العام العالمي دعما

للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وهذا أمر ينطوي على تحد أخلاقي، وتحد قانوني، وتحد سياسي. ولا بد لنا من مواجهة هذا التحدي المتعدد بتطبيق مقومات إنسانيتنا.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود، سيدي، أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن تهانيهم لكم بمناسبة انتخابكم لشغل هذا المنصب المسؤول، منصب رئيس اللجنة الأولى، وأن أعرب عن اقتناعي بأن اللجنة الأولى ستتمكن تحت قيادتكم من اتخاذ أفضل قرارات ممكنة بشأن المجموعة الواسعة من القضايا المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي المدرجة في جدول أعمالها.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة يذكر أنه:

> "في الإثني عشر شهرا الماضية، أحرز تقدم كبير في مجال تنظيم التسلح ونزع السلاح عن طريق إعداد معاهدات متعددة الأطراف، وذلك في حالات عديدة عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح". (A/52/1، الفقرة ٩٠)

ومما لا شك فيه أن هذا الإنجاز تحقق نتيجة لكل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية ولتوطيد الأمن الدولي.

وتعلق كازاخستان أكبر الأهمية على المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، وهي تدعم الجهود الرامية إلى تشجيع الامتثال الكامل والتنفيذ الفعال لتلك المعاهدة. إن بلدنا، بوصفه طرفا في معاهدة عدم الانتشار، ملتزم التزاما راسخا بنظام عدم الانتشار، ويرى ضرورة الإسهام بنشاط في زيادة تعزيزه. ونحن نلاحظ بارتياح بداية عملية جديدة لاستعراض المعاهدة، ونأمل في أن تؤدي الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي عقدت في نيسان/أبريل من هذا العام، والخطوات الأخرى المؤدية إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠، إلى ضمان اكتساب معاهدة عدم الانتشار طابعا عالميا. ونعتقد أن هناك حاجة إلى إعادة تنشيط الجهود لوضع صكوك دولية، ملزمة قانونا، لإعطاء الدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضدها.

وتؤيد كازاخستان بقوة أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أن التوقيع على هذه الوثيقة كان واحدا من أهم الأحداث التاريخية في القرن الحالي. فانضمام الغالبية العظمى من الدول الأعضاء إلى هذه المعاهدة يشكل خطوة نوعية جديدة في توطيد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندعو جميع الدول لأن تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونعتقد أنه قد حان الوقت لأن يتحقق الامتثال الدقيق للمعاهدة ولإنشاء نظام عالمي لرصد الامتثال يبدأ تنفيذه بأسرع ما يمكن.

لقد عانى بلدي أشد المعاناة من الآثار الناجمة عن كوارث التجارب النووية. فعلى مدى فترة تزيد عن ٤٠ عاما، أجري أكثر من ٤٧٠ تفجيرا نوويا، أو ما يوازي ٧٠ في المائة من إجمالي التجارب النووية التي أجراها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا في موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية الذي تفوق مساحته مساحة أي موقع آخر للتجارب في العالم كله. وقد سبب ذلك أضرارا بالغة لصحة الناس وللبيئة في كازاخستان. لذلك ينبغي اعتبار القرار الذي اتخذه رئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نزاربابييف بإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية إسهاما رئيسيا في نزع السلاح النووي وعملا ذا دلالة تاريخية هامة. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، أي بعد نصف قرن من بدء العمليات في موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، تم عقد مؤتمر دولي معني بمشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية في ألماتي وكورشاتوف بناء على مبادرة من رئيس دولتنا. وقد خاطب رئيس جمهورية كازاخستان المشاركين في ذلك المؤتمر فقال:

> "لقد قام بلدنا منذ حصوله على الاستقلال بإعلان آرائه حول الأسلحة النووية بوضوح تام. وعندما كانت هذه الأسلحة موجودة لدينا فوق أراضينا لم نحاول قط استغلال ذلك الموقف لخدمة أي أغراض سياسية. وأكدنا مجددا موقف كازاخستان الثابت والواضح من خلال عدد من

الإجراءات الملموسة. فقد تم سحب جميع الرؤوس الحربية النووية من أراضي جمهوريتنا. وأصبحنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة لا نووية. وقد قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات شاملة إلى كازاخستان تأكيدا لأمانها وسلامتها الإقليمية".

وشاركت بلدان عديدة في ذلك المؤتمر إلى جانب الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمات دولية أخرى. وناقش المؤتمر قضايا سياسية وتقنية تتعلق بنظام عدم الانتشار وبالمشاكل المتصلة بتحويل مواقع التجارب السابقة وهياكلها الأساسية. وبُحثت كذلك المسائل المتصلة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ومن الموضوعات الأخرى التي نوقشت مشاكل السلامة من الإشعاعات وإعادة تأهيل الأراضي التي كانت تستخدم كموقع للتجارب.

وقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان رسالة إلى المشاركين في المؤتمر أبرز فيها ما يلي:

"إن هذا المؤتمر يمثل خطوة من عدد من الخطوات الهامة صوب بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية ... وإن المجتمع العالمي يعرف أن التجارب النووية سببت تعريض مساحة واسعة من أراضي كازاخستان للإشعاعات النووية كما أحدثت تدهورا كبيرا في البيئة. وهذه المشكلة تتطلب اهتماما دوليا. ويشكل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية ... بنودا هامة في جدول أعمال المجتمع الدولي".

وجاء في الإعلان الختامي للمؤتمر ما يلي:

"أتاح المؤتمر لخبراء يتبعون نهجا مختلفة لحل مشاكل الانتشار فرصة لتبادل الآراء ولتقاسم خبرات مختلف الدول والمنظمات في السعي إلى توطيد نظام عدم الانتشار ... ويأمل المشاركون في أن يكون المؤتمر قد أسهم إسهاما كبيرا في تفهم المشاكل المتصلة بتعزيز عدم الانتشار وفي توثيق التفاهم المتبادل بين البلدان المشاركة".

وكما أن تعزيز الأمن الإيكولوجي قضية هامة للغاية لمنطقة آسيا الوسطى، ولذلك، اجتمع رؤساء دول آسيا الوسطى في ألماتي في شباط/فبراير من هذا العام واعتمدوا إعلانا بجعل عام ١٩٩٨ سنة لحماية البيئة في منطقتنا، وأعلنوا عن الحاجة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى يمكن أن تنضم إليها مناطق أخرى. ونحن ممتنون للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لتأييده فكرة إنشاء هذه المنطقة على نحو ما جاء في خطابه إلى المشاركين في المؤتمر الذي عقد في كازاخستان.

إن التقدم في تنفيذ فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأهميتها لتعزيز الأمن الإقليمي قد أصبحا مادة للمناقشة في المؤتمر الدولي بطشقند، المعقود من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن تاريخ إنشاء المساحات الخالية من الأسلحة النووية يدل على أنها يمكن أن تصبح عاملا فعالا حقا في خفض التوترات وإيجاد الظروف السوية للتنمية في المنطقة. وفي الوقت نفسه نحن ندرك، إنه نظرا لصعوبة إنشاء منطقتنا الخالية من الأسلحة النووية، فإننا بحاجة إلى دراسة مفصلة دقيقة لجميع المسائل ذات الصلة. ولذا ترى كازاخستان أن الحاجة تدعو إلى القيام بعمل متدرج ودؤوب في هذا المجال.

إن جمهورية كازاخستان تؤيد تأييدا نشطا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات. وقد شرعت مرافق كازاخستان التي تنطبق عليها الضمانات في تنفيذ التدابير الواردة في الجزء ١ من برنامج ٩٣+٢. ولدينا في جمهوريتنا نظام حكومي يعمل على جرد المواد النووية ومراقبتها. وكل أنشطة كازاخستان في مضمار التحقق من المواد النووية ينظمها قانون وطني بشأن الرقابة على الصادرات، وقانون آخر بدأ تطبيقه حديثا بشأن استعمال الطاقة الذرية.

ولا تزال كازاخستان تعتقد أن هناك حاجة إلى عقد اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستعمل في إنتاج الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي.

وقد اتخذت جمهوريتنا قرارا بإنشاء هيئة وطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية التي تحظر استحداث وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيميائية.

ونحن ننظر في التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية حرصا على تحقيق مشاركة كازاخستان الكاملة في نظام عدم الانتشار الخاص بالأسلحة الكيميائية.

إن التسليم بالدور الرئيسي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢، في إطار هيكل المعاهدات الجارية في مجال تحديد الأسلحة وبأهمية تلك المعاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، قد جعل لزاما على كازاخستان إعلان انضمامها للمعاهدة والمشاركة في مفاوضات اللجنة الاستشارية الدائمة، الرامية إلى جعل المعاهدة تتمشى مع الحقائق السياسية الجديدة، وإلى إيجاد اتفاقات الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية على السواء.

وكان من نتائج العمل المثمر الذي قامت به اللجنة الاستشارية الدائمة، أن جرى في ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، في نيويورك، توقيع وزراء خارجية كل من الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان، والولايات المتحدة الأمريكية على أربع وثائق مترابطة بعضها ببعض حول شكل متعدد الأطراف لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية يتيح لنا حل عدد من المسائل الهامة في مجال الأمن. وسوف تؤدي هذه الاتفاقات في المستقبل دورا إيجابيا، في إطار التعاون بين الأطراف في مجال الأمن. وتتمشى تلك الوثائق تماما مع المصالح الاستراتيجية لكازاخستان التي تعمل بلا توان، على الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

وبينما نعترف بالأهمية الهائلة لعملية تخفيض الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر، أعلنت حكومتنا في ٦ آب/أغسطس من هذا العام وقفا اختياريا أحاديا، لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما في ذلك إعادة تصديرها ونقلها. ويمثل هذا الوقف الاختياري إسهاما كبيرا من كازاخستان في جهود المجتمع الدولي للحد من استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومن إمكانية الحصول عليها، وذلك توطئة لحظر استعمالها حظرا كاملا في المستقبل.

إن استمرار النزاعات المسلحة، التي يستعمل فيها الأسلحة التقليدية في أنحاء شتى من العالم يجعل إنشاء الرقابة الفعالة على انتشار هذه الأنواع من الأسلحة أمرا أشد إلحاحا على الدوام. وإلى جانب مساندة جمهورية كازاخستان للجهود الدولية الرامية إلى تسوية النزاعات الإقليمية، فإنها تحرص على تقديم إسهامها الذاتي في الخطوات التي تستهدف تحسين آلية الرقابة على الأسلحة التقليدية، وهي تقدم البيانات اللازمة لإدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية المنشأ في عام ١٩٩٢.

وكازاخستان، كدول أخرى، قد أعربت عن اهتمامها بالمشاركة النشطة في عمل الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وأولا وقبل كل شيء في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتقد، في هذا الصدد، أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي له أن ينظر، في أقرب وقت ممكن، في ضم أعضاء جدد على أساس التوازن السياسي والجغرافي، وعلى أن يؤخذ كذلك في الحسبان إسهام كل بلد مرشح في عملية نزع السلاح.

إن جمهورية كازاخستان عملت باستمرار على تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ويلاحظ بلدنا بارتياح ازدياد تفهم المبادرة التي طرحها رئيس كازاخستان، السيد نازاربايف، في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، بدعوته إلى عقد مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة في آسيا.

ونحن نزمع أن نعقد في ألماتي، يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعا آخر للأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع الذي عُقد على مستوى نواب وزراء الخارجية، وسوف يضم الاجتماع الجديد أكثر من ٢٠ دولة آسيوية وممثلين عن المنظمات الدولية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأعرب عن امتناننا للأمم المتحدة لمساندتها تلك المبادرة الصادرة عن رئيس كازاخستان.

ونشعر أن توقيع الاتفاقات بين كازاخستان وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وجمهورية الصين الشعبية، حول تدابير بناء الثقة والتدابير الرامية إلى تخفيض القوات المسلحة في مناطق الحدود، كان إنجازا رئيسيا في مجال الأمن الدولي.

إن البنود المطروحة للمناقشة في هذه اللجنة لها أهمية فائقة للمجتمع العالمي. ونحن نعتقد أن القرارات التي نتخذها هنا ينبغي أن تكون مؤدية إلى أقصى حد، إلى تعزيز نظام عدم الانتشار وكفالة السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ووفد كازاخستان مستعد أن يواصل في المستقبل التعاون البناء مع وفود الدول الأعضاء في سبيل تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

السيد سكراتشيك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد كرواتيا أرجو أن تسمحوا لي، يا سيدي، بانتهاز هذه الفرصة لأهنئكم على تبوئكم هذا المنصب الهام. ويود وفدي أن يؤكد لكم تأييده وتعاونه التامين في الوفاء بالمسؤوليات الموكولة إليكم. ونحن واثقون أن عمل اللجنة الأولى، بفضل إرشادكم، سوف يسير على الدرب المنشود له وأن اللجنة سوف تتم عملها بنجاح.

إن المعاهدات المتعددة الأطراف وآليات التحقق المتعلقة بها تمثل الأساس الذي يقوم عليه تحقيق غاياتنا وأهدافنا في مجال نزع السلاح، بما في ذلك تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواجه الأمم المتحدة، في هذا الصدد، عبئا متزايدا من العمل. وثمة جهود تكلل بالنجاح وأخرى لا تحقق النصيب المرجو من النجاح. فبينما أحرز تقدم بناء في بعض ميادين نزع السلاح خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، نجد أن التقدم كان أبطأ في ميادين أخرى، بل كان متوقفا تماما أحيانا كما تجلى في دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام، في جنيف. وفي الجانب المشرق نجد أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد دخلت حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، صدقت عليها حتى الآن مائة دولة تقريبا. ثم جاء اجتماع عام ١٩٩٧ للجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٠، فأضاف قوة الدفع اللازمة لعملية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي. وكما أن عملية أوتاوا قد عجلت المسيرة نحو فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وسوف يفتح في كانون الأول/ ديسمبر باب التوقيع على اتفاقية شاملة في هذا الصدد.

ومن بين جميع القضايا الواردة في جدول أعمالنا، فإن قضية عدم الانتشار النووي والقضاء على الأسلحة النووية هي أهم قضية اليوم. والجمع بين الجهود متعددة الأطراف والجهود الثنائية قد مكّننا من الدخول في مرحلة جديدة من العملية، مما تجلى في اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتحها للتوقيع. ولكن هناك قضايا هامة عديدة في جدول الأعمال هذا لا تزال باقية.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ قد تبعته بعض الإجراءات الإيجابية في اجتماع اللجنة التحضيرية هذا العام، بما في ذلك اعتماد الضمانات المعززة في حزيران/يونيه من هذه السنة. ووفدي يسعده بوجه خاص أن يرى التأييد القوي لضرورة التوكيد مجددا على الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، وهو يطالب بتنفيذها الكامل بجميع جوانبها. وتؤمن كرواتيا بشدة أن معاهدة عدم الانتشار هي الآلية العالمية الحقيقية الوحيدة لكبح الانتشار النووي، توطئة لبلوغ الهدف المنشود ألا وهو نزع السلاح النووي.

إننا نشعر بقلق من أن بعض دول العتبة لا يزال يرفض الالتزام بعدم الانتشار النووي، خاصة في ضوء المبادرات الأخيرة التي اتخذتها بعض القوى النووية للإسراع بعملية نزع السلاح النووي. ومن جهة أخرى يرى وفدي، في ضوء الجهود التي قامت بها دول غير نووية عديدة لتحويل مناطقها إلى مناطق خالية من

الأسلحة النووية، وفي ضوء فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مسألة مشروعية استعمال الدول للأسلحة النووية في الصراعات المسلحة، أن إيجاد وثيقة ملزمة بعدم البدء بالاستعمال أمر من شأنه أن يسهم بقدر كبير في عملية نزع السلاح.

كما تؤيد كرواتيا التبكير في إجراء مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها خطوة أخرى من الخطوات التالية المحددة لتدابير نزع السلاح النووي، في مبادئ وأهداف برنامج عمل عام ١٩٩٥. ويرى وفدي أن الزخم الذي نشأ في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي لا ينبغي أن يصبح رهينة لطلبات غير محققة بل غير واقعية في بعض الحالات، وأن أفضل طريقة للنهوض بقضية عدم الانتشار النووي هي التقدم خطوة بخطوة. وفي هذا الصدد تود كرواتيا أن ترى هذه الجهود تحقق نتائج إيجابية ملموسة بحيث لا تُفقد قوة الدفع الحالية في مجال عدم الانتشار النووي.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دخلت حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويود وفدي مرة أخرى أن يعرب عن ارتياحه إزاء الحماس الذي أبدته دول عديدة في قبولها لهذه الاتفاقية ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولقد انضمت كرواتيا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وصادق عليها البرلمان الكرواتي في آذار/ مارس ١٩٩٥.

إن كراوتيا، وهي إحدى الدول الأطراف الأصلية في الاتفاقية، لم تمتلك أبدا أسلحة كيميائية وهي لا تنوي امتلاكها أو إنتاجها. كما اتخذت كرواتيا خطوات إضافية لكفالة التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية على إقليمها، عن طريق إنشاء لجنة حكومية لتكون جهة التنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك مع سائر الدول الأعضاء. وقد أبدى وفدي تأييده لهذه المنظمة مؤخرا بمشاركته في تقديم القرار ٢٣٠/٥١ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتتابع كرواتيا عن كثب أعمال الفريق المخصص المعني بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. ويرحب وفدي بجهود الفريق المخصص ويدعمها، ويتطلع بوجه خاص إلى نجاح عملية صياغة نظام للتحقق يكون ملزما قانونا ويأخذ مصالح جميع الدول بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يؤيد تماما الاقتراح المقدم من هولندا في الفريق المخصص فيما يتعلق بإنشاء نظام متخصص للتحقق على غرار نظام معاهدة حظر التجارب النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهو يتطلع إلى اعتماد هذا النظام في عام ١٩٩٨.

وفي أيار/ مايو عام ١٩٩٦، قام المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة بتعديل البروتوكول الثاني الخاص بالألغام. وكانت هذه خطوة هامة بالتأكيد، ولكنها لم تحقق جميع التطلعات. وبالنظر إلى الجدية التي تناولت بها دول عديدة مشكلة صياغة معاهدة شاملة تمنع إنتاج الألغام الأرضية فضلا عن نقلها وتخزينها واستخدامها، فإن وفدي قد قدم دعمه الكامل لعملية أوتاوا وسيواصل تقديمه لهذا الدعم.

وترحب كرواتيا بالقرار المتخذ أخيرا في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد باعتماد نص المعاهدة الشاملة التي تحظر هذا السلاح، وهي معاهدة تتطلع كرواتيا إلى التوقيع عليها في أقرب فرصة ممكنة. وقامت كرواتيا بدور نشط في هذه العملية منذ البداية وعززت التزامها بها بإعلان وقفها الاختياري لإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها وتخزينها واستعمالها.

ومن دواعي أسف كرواتيا أن بعض البلدان التي هي من أكبر مستخدمي ومنتجي الألغام الأرضية لم تشترك بتاتا في هذه العملية أو كان اشتراكها فيها بصورة جزئية فحسب. ويؤسف وفدي أنه تعذر على مؤتمر نزع السلاح تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الاتجاه. إن بذل جهود تكميلية من جانب مؤتمر نزع السلاح كان سيعزز بالتأكيد عملية أوتاوا، ويجعل من الأصعب بكثير على الدول أن تبرر استعمال وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن تشديد كرواتيا على أهمية المشكلة العالمية للألغام الأرضية وانشغالها بها أمر عمقته مأساة الحرب

التي عاشتها. فالمئات والآلاف من الألغام التي زرعت في أراضينا التي كانت محتلة في الماضي، لا تزال تتسبب بصورة مباشرة في الكثير من المآسي، خاصة بين المدنيين. وعملية إزالة الألغام في هذه المناطق عملية شاقة، ستستغرق سنوات طويلة رغم بذلنا أقصى الجهود. وحاليا تقوم اللجنة الحكومية الكرواتية المعنية بإزالة الألغام بتنفيذ عدة مشاريع لإزالة الألغام على امتداد البلد، وستنشئ كرواتيا في المستقبل القريب مركزا لمكافحة الألغام تنتقل إليه مسؤولية مركز الأمم المتحدة لمكافحة الألغام. وفضلا عن ذلك فإن خبراء إزالة الألغام في كرواتيا يعملون على وضع دراسة استقصائية تفصيلية لتحديد أفضل أساليب العمل في المستقبل في هذا المجال. وللأسف فإن الافتقار للأفراد المدربين والمعدات المتخصصة يعني أن العملية لا يمكن أن تتقدم بخطى حثيثة.

ومع ذلك فإن وفدي يود أن يكرر ما قاله وزير خارجيتنا حين أعرب عن امتنان كرواتيا لجميع الذين قدموا حتى الآن المساعدات المالية وغيرها من أشكال العون من أجل الحد من مشكلة الألغام الأرضية في كرواتيا، كما يود أن يتوجه بنداء جديد للحصول على مزيد من العون - المادي أوالمالي أو المهني - للتعجيل بعملية إزالة الألغام. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لجهود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الألغام في زغرب ولإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة على المساعدة في إيجاد هذا البرنامج.

إن الاتفاقات الثنائية والاتحادات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تشترك على نحو متزايد في تعزيز السلم والاستقرار، فضلا عن السعي للحيلولة دون وقوع صراعات بين الدول أو داخلها في مناطقها.

وأود أن أؤكد أن كرواتيا تأخذ التزاماتها الخاصة بنزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والمحلي مأخذا جديا للغاية. ولقد أوفينا بتعهداتنا بموجب المرفق ١ باء للمادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام، بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. ونحن نفي كذلك بانتظام بالتزاماتنا المتصلة بوثيقة فيينا -٩٤. وذلك بإبلاغ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الحيازات العسكرية. كما أوفت كرواتيا أيضا بالتزاماتها وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٨/٥١ المتعلق بالإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية و٤٥/٥١ حاء بشأن الشفافية في التسلح، وذلك بتقديمها تقاريرها الوطنية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، فإن عملية تحويل وتحديث جيش كرواتيا بحيث يصبح على مستوى منظمة حلف شمال الأطلسي تسير بخطى ثابتة، إلا أن هناك مشاكل مالية تحد منها. ومع ذلك فإننا نرجو أن تنتهي هذه العملية بحلول نهاية العقد.

وعلى الصعيد المحلي، وكجزء من إجراءات بناء الثقة في المراحل النهائية لعملية إعادة الدمج السلمي لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، أشير على كرواتيا أن تنظر في إمكانية إنشاء منطقة دائمة منزوعة السلاح على حدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولقد ذكرت حكومتي صراحة في عدد من المناسبات أنها ستؤيد هذا النهج، بيد أن نجاح نزع السلاح في المنطقة الحدودية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يستلزم أن تتخذ حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراء مماثلا. وهذا الإجراء من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تلوح بوادره، ونتيجة لذلك لم تتواصل المفاوضات بشأن إمكانية نزع السلاح في هذه المنطقة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يتناول بالذكر مسألة العضوية في مؤتمر نزع السلاح. إن كرواتيا ترحب بالمناقشة التي جرت مؤخرا في المؤتمر فيما يتعلق بزيادة توسيعه، بما في ذلك تعيين السفير هارالد كريد، ممثل النمسا، منسقا خاصا لتحقيق ذلك الغرض. ويعتقد وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح، باعتباره هيئة فرعية للجمعية العامة، ينبغي أن يحترم رغبات جميع الأعضاء الجدد المحتملين، وهو بالتالي يشاطر الرأي الذي أعربت عنه بالفعل عدة دول أعضاء في المؤتمر والذي مفاده أن زيادة توسيع عضويته إنما تضيف إلى التجربة والخبرة الثريتين المتوفرتين لديه، وإنها لن تؤثر بأي طريقة من الطرق تأثيرا سلبيا على برنامج عمله. فينبغي لذلك الشروع في عملية التوسيع بطريقة شاملة، وقبول جميع الأعضاء الجدد المحتملين دون تحيز.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلدي لعدم الوفاء بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٥١ ألف التي تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في جميع طلبات العضوية المتبقية بغرض التوصل إلى قرار بشأن زيادة توسيعه قبل نهاية دورته لعام ١٩٩٧. وفي السياق نفسه، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لجميع الوفود التي أيدت هذا النهج غير التمييزي بصدد توسيع المؤتمر. ويحدو كرواتيا الأمل في أن يكون هذا الموقف هو الموقف السائد، وفي أن تعطى لها في المستقبل القريب الفرصة لتقديم إسهامها في مؤتمر نزع السلاح باعتبارها عضوا كامل العضوية فيه.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفد أوروغواي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لقيادة عمل اللجنة الأولى. ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاون وفد بلدي معكم ودعمه لكم في المهام الهامة الموكولة إليكم.

وأود أن أوضح أن وفد بلدي يود أن يدلي ببعض التعليقات على نزع السلاح والأمن الدولي، دون المساس بالبيانات المشتركة مع مجموعة ريو، التي سيتم الإدلاء بها، بالنيابة عن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، أثناء المناقشة المنظمة.

لقد سرنا في الدورة الماضية للجمعية العامة أن أحطنا علما بالتقدم المحرز في ميدان نزع السلاح النووي - والمعروفة تفاصيله على نطاق واسع - وهو التقدم الذي بدأ بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كانت أوروغواي من أوائل من وقّعوا عليها.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، احتفلنا في مدينة مكسيكو بالذكرى السنوية الثلاثين لعقد معاهدة تلاتيلولكو، التي جاءت معلما تاريخيا باعتبارها المعاهدة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنظر باعتزاز إلى هذه المعاهدة بوصفها برهانا على الحاجة إلى تحرير المجتمع الدولي من مخاطر وجود الأسلحة النووية. وهي تذكّرنا بمسيس الحاجة إلى إزالة هذه الأسلحة التي كانت، ولا تزال، تشكل تهديدا للبشرية لأكثر من نصف قرن.

ولقد انضمت الولايات المتحدة إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بعد تأخيرات واعتراضات متواصلة. وهذا أحد الإسهامات التي يسرنا جدا أن نسلط الضوء عليها. والمؤسف أن ثمة دولا أخرى لم توقّع عليها بعد، ونحن نحثها على اتخاذ قرارها قريبا في هذا الصدد. كما أن تنفيذ بعض جوانب الامتثال الكامل للاتفاقية لا يزال أيضا محل قلق لحكومتي.

والمؤسف أنه لم يحرز بعد تقدم ملموس في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمناداة المجتمع الدولي بانتهاج نهج شامل يشمل الأبعاد الأفقية والرأسية والنوعية ما زالت بلا آذان صاغية بسبب نهم المنتجين والتجار.

ولا يسعنا أن نصدق أن الدول النووية قانعة بأن تبقى ترسانة العالم النووية بلا إزالة كاملة من وجه الأرض حتى عام ٢٠٢٥. وهذا أمر لا يدعو إلى التشجيع. ونحن نتفق مع دعاة السلم الذين يرون أنه في حين أن القرن العشرين قد شهد مولد الأسلحة النووية، فإن القرن الحادي والعشرين سيشهد تدميرها الكامل. ومما يثير ما هو أكثر من مجرد الأسف أن نلاحظ أن الموارد لا تزال تحول عن مشاريع التنمية التي تحتاج إليها البشرية احتياجا ماسا بدلا من أن توجَّه إليها. إننا لم نفلح بعد في إزالة خطر وقوع محرقة نووية، لذلك يظل بلدي ملتزما بالعمل على التدمير الكامل والنهائي للأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، ترى أوروغواي في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي مجالا للتعاون النشط وهمزة وصل بين بلدان المنطقة في استعمال المحيطات واستغلال مواردها ضمن نطاق اتفاقات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. لذلك نحن نصر على نزع السلاح في جنوب المحيط الأطلسي.

ونعتقد أن التوفيق بين معاهدات تلاتيلولكو، وبليندابا، وراروتونغا، وبانكوك، يوفر التشكيلة القانونية التي تمهد السبيل أمام تحقيق هذا المطمح.

وعلى الصعيد الإقليمي، نشعر بالقلق إزاء القرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على بيع الأسلحة إلى أمريكا اللاتينية. ونحن طبعا على علم كذلك بأمر عمليات بيع تم الاتفاق عليها مع بلدان مصنّعة أخرى. إلا أن القرار الذي تتخذه الأمم المتحدة في العالم الأحادي القطب الذي نعيش فيه، يكون له معنى يتخطى المعنى التجاري البحت. وأمريكا اللاتينية تتمتع بفترة تاريخية خاصة من السلام والاستقرار، ويحدونا أمل وطيد في ألا نتأثر بهذه الحقيقة.

لقد ذكّرنا مؤخرا رئيس أوروغواي، السيد خوليو ماريا سانغوينيتي، بأن للأسلحة زخمها الخاص بها. إلا أنه أعرب أيضا عن ثقته العميقة بأن التدبير المتخذ سيراعي فيه الحرص على ألا تؤدي إعادة بيع السلاح إلا إلى تحقيق تحديث المعدات بالقدر الأدنى اللازم لضمان الحفاظ على التوازن في المنطقة.

ولقد كتب جون كينيث غلبريث أيضا في منشور الأمم المتحدة المعنون "نزع السلاح: الاستعراض الدوري" ما يلي:

> "إن ملايين الناس من البلدان الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يذبحون علنا بأسلحة آتية من بلدان مزدهرة أو يموتون نتيجة الدمار الاقتصادي الذي هو المقابل الأليم كل الألم للنزاعات والصراعات الأهلية". [انظر "القوة العسكرية الذاتية: رأي اقتصادي". نزع السلاح: الاستعراض الدوري، المجلد ١٩ : ٢، ١٩٩٦، النص الانكليزي، الصفحتان ٤٢-٤٣]

ونلاحظ أيضا مع القلق التوسع التجاري العالمي في نقل المواد الخطرة وكيفية تأثير هذا الأمر على نوعية حياة السكان في البلد المعين. وفي هذا الصدد، أقر مجلس الشيوخ في أوروغواي مؤخرا تشريعا يحظر مرور أي نوع من النفايات الخطرة بأي شكل أو تحت أي نظام، عبر مناطق خاضعة لسلطتنا الوطنية. وهذا مما يجنبنا وقوع أي حادث يتعلق بهذه المواد في المستقبل.

وفيما نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين تاركين الحرب الباردة خلفنا، نشهد إحراز تقدم هام في خفض حدة التوترات، ولكن يجب ألا نقنع بذلك وحدة. فعلينا واجب التصدي للتحديات التي تنتظرنا.

وتواجه الأمم المتحدة، وهي في مخاض الإصلاح، تحديا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي ينبغي أن ترتفع إلى مستواه. إذ يتعين على المنظمة، بمجرد تسوية الصراعات داخل الدول، أن تجمع أسلحة الأطراف المتحاربة. فالسيطرة على هذه الأسلحة، تستلزم تكلفنا بأمر تدميرها والحيلولة دون وقوعها في أيد أخرى.

وينبغي التصدي بحزم لمشكلة مستمرة بل متفاقمة هي مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تستخدم في طائفة واسعة من الأنشطة ابتداء من أعمال العدوان فيما بين الدول إلى الأنشطة الإجرامية. وهذا الانتشار يتصل، في جملة أمور، بالاتجار بالمخدرات والقلاقل الداخلية والجريمة المنظمة ومجموعات المرتزقة، التي تشكل التجارة السرية عبر الحدود في الأسلحة حليفا خطيرا لها لا بد لنا أن نكافحه بجميع أشكاله. وهنا تواجه الأمم المتحدة تحديا من أكبر تحدياتها.

فالجريمة المنظمة عبر الحدود هي عنصر آخر في هذا التهديد المميت الذي لا يزال يخيم على البشرية ويعرض للخطر التعايش السلمي بين سكان هذا الكوكب. والمهمة التي تواجه المنظمة ليست سهلة، ولكنها ليست مستحيلة. وبوصفنا من البلدان المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة فإننا ندخل في عداد المتعاونين الدائبين في هذه الجهود التي تزداد مشقة باستمرار.

لقد ألزمنا أنفسنا بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، مثل مبادرة "نزع السلاح على نطاق مصغر"، ويتضمن ذلك إتمام عملية أوتاوا المؤدية إلى عقد اتفاقية حظر استخدام أو تخزين أو إنتاج أو تجارة الألغام الأرضية المضادة

للأفراد وتقضي بتدميرها. وسنؤيد المبادرة الداعية إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح، حتى يمكننا ، بجدول أعمال دقيق يغطي القضايا التي لا يمكن تجنبها، أن نواجه مستقبل نزع السلاح الدولي على نحو ينم عن التصميم.

وسيشترك وفدي في الجهود الرامية إلى تبسيط وترشيد اجراءات اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح. وينبغي إصلاح جدولي أعمالهما حتى يصل عملنا إلى درجة من الكفاية ترتقي إلى مستوى التحديات الماثلة أمامنا.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الإعراب عن تهانئي الحارة لكم، سيدي، بمناسبة تقلدكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. ونرحب بالبيان الشامل الذي أدليتم به في بداية مداولاتنا. كما نوجه التهاني إلى سائر أعضاء المكتب.

في البداية، اسمحوا لي أن أركز على أن رسالة اللجنة الأولى تتألف من نزع السلاح والأمن الدولي. ومن الواضح أن التركيز هو على التهديدات العسكرية الموجهة للسلم والأمن. إن عالم اليوم قد ورث حقائق الحرب الباردة. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن إصلاح المنظمة [A/51/950]، إن وقف التنافس والمواجهة العسكرية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد أدى إلى إطلاق مجموعة من التغيرات التصاعدية داخل البلدان وفيما بينها. كما أن انهيار الثنائية القطبية أدى إلى أوجه من عدم اليقين وإلى فجوات استراتيجية واستقطاب جديد مما أوجد سباق تسلح جديدا.

إن التهديدات العسكرية الموجهة للأمن، سواء داخل الدول أو فيما بينها، لا يمكن التهوين منها، على الرغم من أن إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والتقدم المحرز في ميدان أسلحة الدمار الشامل كان كبيرا. فالتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية كان إنجازا تاريخيا بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد احتفلنا بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشهدنا التوقيع عليها من جانب ١٤٧ بلدا. وتشهد تدابير بناء الثقة في مختلف مناطق العالم على انتشار الرؤية التفاؤلية القائلة بأن التعقل يمكن أن يتغلب على المواجهة، وأنه إذا ما توفرت الإرادة السياسية فإن نزع السلاح الإقليمي يمكن أن يبدأ دون انتظار نزع السلاح العالمي، وإن رؤيا العالم الجديد الرائع يمكن ترجمتها إلى حقيقة واقعة إذا اتحدت عزائم شعوب الأمم المتحدة.

بيد أنه من المؤسف أن المجتمع الدولي لم يحقق بعد نتائج تسمح لنا بالقناعة بما تحقق لأن المنجزات التي سردناها تعتريها نواقص خطيرة في كل المجالات - الذري والبيولوجي والكيميائي والتقليدي.

فالستار لم يسدل تماما على الانتشار النووي وهذا صحيح من عدة وجوه. فهناك ما يوحى باحتمال حدوث زيادة في عدد دول العتبة. وفي حين أنه لا توجد سوى خمسة بلدان خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن فرصة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ قد قوضت تقويضا خطيرا. والجدال بشأن الانتشار الرأسي أصبحت تزيد من حدته التجارب دون الحرجة. وقد عـُلق قدر كبير من التفاؤل على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. بيد أن التجربة دللت على أن لتلك الممارسة حدودا. وتشهد على ذلك معاهدة بانكوك، التي أبرمت دون تأييد الدول الخمس النووية. كما أن الضمانات الأمنية السلبية تعتبر معيبة بشكل خطير. ومع حصر نصف الكرة الجنوبي ليكون خاليا من الأسلحة النووية نجد أن الشمال يحتفظ بترسانته النووية. وفي بعض المناطق يقال إن المحاولات الرامية إلى التجريد من القدرة النووية أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هي محاولات تمس نزع السلاح العالمي.

لقد ثبت أن تحديد الأسلحة النووية أمر بعيد المنال. والتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يبدو مستعصيا كما كان التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب يبدو مستعصيا في العقود الماضية. ومؤتمر نزع السلاح لم يتمكن في العام الماضي من إحراز تقدم مضموني يذكر لا في هذا المجال، ولا في المجالات الأخرى الداخلة في "وصاياه العشر". بل إنه لم يتمكن حتى من إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على حظر المواد الانشطارية أو

للموافقة على مجرد نطاق هذه المفاوضات. والحجج تتردد جيئة وذهوبا حول إزالة الأسلحة النووية ابتداء من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومرورا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وانتهاء بمعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية. ومن الواضح أنه لا يوجد مخرج موثوق به من المأزق اللهم إلا عن طريق نزع السلاح النووي العالمي.

وفي الدورة الماضية، انضم وفد بنغلاديش إلى غيره من الوفود في التنويه بالفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. واسمحوا لي أن أذكر بأن المحكمة قد قررت بالإجماع أن أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها على نحو ما ينطوي على أسلحة نووية إنما يكون غير شرعي إن هو انتهك الفقرة ٤ من المادة ٢، من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الدول إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، وإن لم يف بجميع متطلبات المادة ٥١ بشأن حق الدفاع عن النفس. وقالت المحكمة إن استخدام الأسلحة النووية يتنافى عموما مع أحكام القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة وبصفة خاصة مبادئ وقواعد القانون الإنساني. فلنوجه الأنظار أيضا إلى حكم المحكمة الإجماعي الذي يكثر الاستشهاد به والقائل بقيام التزام بإجراء وإتمام مفاوضات مؤدية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وليكن واضحا إننا عندما نشير إلى استنتاجات لجنة كانبيرا بأن الأسلحة النووية تنتقص من أمن جميع الدول، وبالتالي نقتبس من فتوى المحكمة فإننا لا نحاول أن نحيل فتوى المحكمة إلى مرسوم قانوني.

إنما نريد بذلك مجرد تذكير الأطراف الموقعة على معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها المتصلة بنزع السلاح النووي. وبتكرارنا لهذا التذكير نحن نحث جميع الأطراف المعنية على أن تسلم بآراء الخبراء وبالخطر الذي يتهدد بقاء الإنسانية ذاته. ومما يبعث على تشجيعنا قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٧ الذي يدعو الأعضاء إلى تأييد البدء في عام ١٩٩٧ في مفاوضات تؤدي إلى إبرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة النووية.

وقد قدمت مجموعة بلدان عدم الانحياز الأعضاء الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية تدريجيا قبل نهاية عام ٢٠٢٠. وهذا الاقتراح ليس واقعيا فحسب بل هو مناسب أيضا لمقتضى الحال. وعلى هذه النقطة تتلاقى آراء محكمة العدل الدولية، ولجنة كانبيرا، والبرلمان الأوروبي، وكذلك آراء المجموعات المتخصصة من المفكرين والمهنيين. وتوجد الآن خلافات حول المحفل المناسب. ولكن هذا لا يبرر القعود عن العمل. فلندع هذه اللجنة تبدأ في حل مسألة المحفل؛ ولندعها تستمع إلى الآراء المتباينة؛ ولنعمل معا للتوصل إلى توافق في الآراء. وستكون ضلالة يحسبها علينا التاريخ إذا نحن قصرنا في اتخاذ الإجراء اللازم بشأن هذه المسألة الخطيرة قبل فوات الأوان. وقد يتساءل المرء: ما الذي يمنع إذن السياسيين والدبلوماسيين من الشروع في المفاوضات؟ وأين هي رؤيا العالم الجديد الرائع!

ويسرنا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية دخلت حيز النفاذ. ولكن يبقى أن يصبح الامتثال لها عالميا؛ فنقص الموارد المالية اللازمة لتدمير المخزونات يمنع الآن البلد الذي يمتلك أكبر كمية من الأسلحة الكيميائية من المصادقة عليها.

كما حدث تقدم يبعث على الارتياح في السعي إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد دعا المؤتمر الاستعراضي الفريق المخصص إلى تكثيف عمله بغية الانتهاء منه في أقرب وقت ممكن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ٢٠٠١. ونحن نأمل أن يتمكن الفريق العامل من وضع اللمسات الأخيرة على بروتوكول التحقق في الوقت المناسب.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، لا يزال الاهتمام مركزا على الشفافية في التسلح. ولا تزال الإفادات المقدمة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية محدودة. فنصف الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينهم بعض المستوردين الرئيسيين، لا يقدمون أية بيانات. وتوجد أوجه قصور في إجراءات الإبلاغ والمحاسبة. وتظل هناك تساؤلات واختلافات حول توسيع نطاق السجل ليغطي أنماطا أخرى من الأسلحة التقليدية، ولزيادة التحديد في توصيف الأسلحة، ولإدراج المشتريات المحلية، ولتحديد مدلول النقل.

إلا أننا، مع ذلك، نثني على عمل فريق الخبراء الحكوميين.

إن المبيعات العلنية للأسلحة الصغيرة تثير قلقا متزايدا لدى وفدي. وكما أشار الأمين العام فإن الأسلحة الصغيرة هي أدوات العنف الرئيسية في ١٥ صراعا على الأقل. ومن سخريات القدر أن ثمة تنافسا شديدا على تصدير هذه الأسلحة، بما في ذلك تصديرها إلى مناطق الصراع التي تحاول الأمم المتحدة فيها النهوض بالسلام. إن عمل فريق الخبراء الحكوميين، في هذا الصدد، يكتسي أهمية بالغة. وستتمثل مهمتنا في النظر في توصياته وتوفير الآليات الضرورية لمنع انتشار هذه الأسلحة.

ولا شك في أن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد كانت تتصدر قائمة مسائل نزع السلاح في العام الماضي. ويتجلى تأييد الرأي العالمي لإزالة الألغام الأرضية كليا من على وجه المعمورة في كون حوالي مائة دولة قد وافقت على معاهدة دولية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وفتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وفي منح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، ولمنسقتها، السيدة جودي وليامز. ونحن نرحب بهذا التطور الإيجابي. ولكن قرار بعض الدول الرئيسية بعدم التوقيع على الاتفاق يكاد يفقده فعاليته. ونحن من جانبنا نؤيد إبرام معاهدة عالمية شاملة تشجع الدول على التخلي عن خيار استخدام الألغام المضادة للأفراد كوسيلة دفاعية. ولقد عين مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من تخلفه عن ركب عملية أوتاوا، منسقا خاصا لإجراء مشاورات حول إصدار ولاية محتملة بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وذلك في إطار بند جدول أعماله المتعلق ببرنامج نزع السلاح الشامل. ونأمل أن يولي مؤتمر نزع السلاح، لدى دراسته لمسألة الألغام الأرضية، الاعتبار الواجب لحاجة الدول المتضررة، وأغلبها من البلدان النامية، إلى المساعدة التكنولوجية والمادية في المهمة الضخمة العسيرة، مهمة إزالة الألغام.

ويثلج صدرنا أن نلاحظ أن هيئة نزع السلاح، بعد إجراء مشاورات مكثفة، وافقت بصورة عامة على عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، بشرط بزوغ توافق في الآراء حول أهدافها وجدول أعمالها. ومنذ الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح المعقودة قبل تسع سنوات طرأت تغييرات جوهرية على أوضاع الأمن الدولي. وينبغي للدورة الاستثنائية الرابعة أن تحافظ في جدول أعمالها على أولوية بند نزع السلاح النووي. وفي عصر الشفافية والديمقراطية هذا، آن الأوان ليجتمع زعماء العالم في دورة استثنائية في إطار روح التعددية، لتقييم التغيرات التي طرأت على مدى السنين والعثور على سبيل جسور محدد للوصول إلى نزع السلاح. ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٨ من التحديد النهائي لموعد الدورة الاستثنائية الرابعة وأهدافها وجدول أعمالها.

إننا نقدر الأنشطة التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز الحوار حول نزع السلاح على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وهي العملية التي أصبحت تعرف باسم "عملية كاتماندو". ويحدونا الأمل في أن يستمر المركز في الحصول على رعاية الجهات التي ساعدت، بإسهاماتها السخية، على استمراره في عمله.

إننا نرى في نزع السلاح أداة لتعزيز الأمن الدولي. ونرى أن تخفيض التهديدات العسكرية للأمن ضرورة حتمية لمعالجة التهديدات غير العسكرية للأمن ومن ثم إعادة تخصيص الموارد من التسلح إلى التنمية. وينبغي أيضا في السعي إلى نزع السلاح التركيز بوجه خاص على ضبط النفس في مجال التوريد وأيضا على التقليل من الأسباب السياسية الكامنة وراء الانتشار. وكلنا نتحمل قسطا من العبء، ولكن لدى بعضنا قدرات ومسؤوليات أكبر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إنه لا ينبغي اعتبار نزع السلاح غاية في حد ذاته. بل ينبغي للدافع النبيل لنزع السلاح - إنقاذ الإنسانية من ويلات الحرب - أن يلهمنا أيضا لانتشال الغالبية من البشر من غياهب الفقر والتخلف. وقد انتهت الحرب الباردة، ولكن عوائد السلام لم تصل بعد إلى البلدان النامية. والوفورات التي تنجم عن اقتطاعات صغيرة في النفقات العسكرية لدى الدول الرئيسية يمكن أن تسهم

إسهاما جوهريا في تمويل التنمية في العالم النامي. إن نزع السلاح سمة لمستوى أرقى من الحضارة لا يمكن أن يستمر إلا بكفالة الحد الأدنى، على الأقل، من التنمية للجميع. وإذا أرادت الإنسانية تحقيق مستوى حقيقي من التحضر، فلن يكفي التوقف عن إيذاء بعضنا لبعض؛ بل علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمساعدة الآخرين على العيش في كرامة إنسانية.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن تتقبلوا، سيدي، تهاني وفدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والخمسين. وأود أن أؤكد لكم مساندة وفدي الكاملة وتعاونه معكم، أنتم وزملائكم، في قيادتكم لأعمال هذه اللجنة إلى خاتمة ناجحة.

لقد اختتم سفير بلدي بيانه في المناقشة العامة في الدورة الماضية للجنة الأولى بقوله إن عام ١٩٩٦ كان عاما ناجحا بالنسبة لنزع السلاح وعدم الانتشار على العديد من الجبهات، وذكر كأمثلة للإنجازات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونجاح المؤتمر المعني بأسلحة تقليدية معينة، والتقدم الذي أحرز في زيادة رقعة المساحات التي تغطيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم، والعمل الذي أنجز في تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والدخول الوشيك في حيز النفاذ لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومضى ليقول إنه، مع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على كل أنواع أسلحة الدمار الشامل ولوضع نهاية للمآسي الإنسانية والمعاناة التي يتسبب فيها انتشار الأسلحة التقليدية، وأن عملنا هنا في اللجنة الأولى يجب أن يتركز بالتالي على ضمان المحافظة على زخم إنجازاتنا.

وعندما ننظر نحن في جنوب أفريقيا إلى أحداث السنة الماضية، لا نستطيع أن نرى صورة مشرقة كهذه. والموقف الذي نستطيع أن نتخذه يمكن وصفه في أحسن الأحوال بأنه يجمع بين نقيضين. فمع أن سنة ١٩٩٧ جلبت عدة إنجازات في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، فإنها قد انطوت أيضا على عدد مماثل من الإحباطات والإخفاقات في اغتنام الفرص التي كانت متاحة.

كان عجز مؤتمر نزع السلاح في جنيف عن التوصل إلى اتفاق بشأن ما ينبغي عمله في دورته لعام ١٩٩٧، بالرغم من بعض المحاولات التي جرت في اللحظات الأخيرة لإخفاء الصدوع، عرضا من الأعراض الملازمة للمشاكل التي تواجهنا. فمنذ نهاية الحرب الباردة ظل مؤتمر نزع السلاح يظهر القدرة على توجيه طاقاته نحو التفاوض على اتفاقات رئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار وإبرام تلك الاتفاقات التي تعود بالخير على سلم وأمن المجتمع الدولي بأسره. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كانتا إنجازين رئيسيين، وجنوب أفريقيا بوصفها عضوا جديدا نسبيا في مؤتمر نزع السلاح كانت تأمل وتتوقع من ذلك الجهاز، بوصفه محفل المجتمع الدولي التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، أن يمضي إلى تحقيق المزيد من هذا الإنجاز.

ويمكن أن يعزى توقف مؤتمر نزع السلاح أمام طريق مسدود إلى عدة عوامل. كان أهمها في نظرنا عجز العديد من أعضائه عن النظر إلى ما هو أبعد من حدود القضايا التي تفرق بينهم. فبدلا من إظهار المرونة والسعي إلى إيجاد حلول وسطية، اتخذ الأعضاء مواقف متعنتة، مصرين على إدراج مواقف معينة من المواقف الوطنية أو مواقف المجموعات قبل أن يتسنى الاتفاق على أي برنامج للعمل. وكان في لب المشاكل التي واجهها مؤتمر نزع السلاح مسألة كيفية معالجة نزع السلاح النووي والتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

كما أن موضوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد كان، وإن يكن بدرجة أقل، مصدرا للكثير من الجدل في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. إلا أن إتمام معاهدة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في أوسلو، يرجى أن يؤدي إلى تهدئة الجدل في مؤتمر نزع السلاح وأن يتيح النظر في إطاره في جدول أعمال أكثر واقعية لهذا الموضوع.

وعجز مؤتمر نزع السلاح عن التوصل إلى توافق في الآراء حول إقامة الآلية التي تسمح بمعالجة مضمون

قضية نزع السلاح النووي، هو عجز ناشئ عن التضاد بين وجهتي نظر متعارضتين تماما. فمن جانب، هناك رفض للاعتراف بالبعد المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، وقد سمعنا تعبيرات عن مخاوف من أن يكون هذا الاعتراف بداية لمنحدر زلق، وأنه قد ينفي البعدين الثنائي والعديد الأطراف لنزع السلاح النووي. وفي الجانب الآخر من هذا الجدال نجد من يسعون إلى فرض مفاهيم أيديولوجية على مختلف عناصر نزع السلاح النووي ويتمسكون بالربط بينها. ووصول المؤتمر إلى طريق مسدود في عام ١٩٩٧ أمر كفيل بأن يوضح أن الحل لا يقع على أي من هذين الطريقين. وكما قال وزير خارجية جنوب أفريقيا خلال المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة لهذه السنة فإن

"عودة ظهور المواقف المتطرفة في مناقشات نزع السلاح تعوق نزع السلاح العالمي".
[الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ١٥]

وقد حان الوقت للدول الواقعة بين شراك هذين الموقفين المتطرفين أن تستجمع قوتها وتضع جدول أعمال لعام ١٩٩٨ يوجد الضغط اللازم على مؤتمر نزع السلاح لا للنظر في نزع السلاح النووي ككل فحسب، ولكن أيضا للبدء أخيرا، على نحو ما تم الاتفاق عليه من قبل، في مفاوضات حول معاهدة وقف الإنتاج على أساس تقرير شانون والولاية المتضمنة فيه.

إن نزع السلاح النووي شاغل للمجتمع الدولي بأسره. والعمل المضموني في إطار لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تابعة لمؤتمر نزع السلاح، لن يقوض أو يهدد، ولا ينبغي له أن يقوض أو يهدد، مفاوضات نزع السلاح النووي بين روسيا والولايات المتحدة. فهذه ستظل ذات أهمية قصوى لتخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، ويصدق ذلك أيضا على المفاوضات المقبلة التي تضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذه اللجنة المخصصة ينبغي للمجتمع الدولي، ممثلا بمؤتمر نزع السلاح، أن يركز اهتمامه على مناقشة الخطوات العملية لبذل جهود منتظمة ومطردة للقضاء على الأسلحة النووية، وكذلك لتحديد ما إذا كانت هناك خطوة واحدة أو أكثر من هذه الخطوات يصح أن تكون موضوعا للمفاوضات في المؤتمر ومتى يكون ذلك.

وثمة خطوة قد تم النظر فيها وتحديدها بالفعل هي معاهدة وقف الإنتاج. فيجب الشروع دون مزيد من الإبطاء في إنشاء اللجنة المخصصة للتفاوض على هذه المعاهدة. إن هذه المعاهدة تشكل في نظر جنوب أفريقيا إحدى الركائز الأساسية لتحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. ولن يتسنى لنا وقف إنتاج وانتشار المزيد من الأسلحة النووية إلا بالتحكم في المواد الانشطارية، ومن ثم تهيئة الأحوال اللازمة للقضاء على كل هذه الأسلحة.

والخروج من مأزق مؤتمر نزع السلاح ليس أمرا ذا أهمية قصوى للمجتمع الدولي فحسب، بل كذلك للمؤتمر نفسه. فالمؤتمر بوصفه محفل المجتمع الدولي التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، لن يستطيع أن يبرر إضاعة عام آخر. وقد أثيرت في دورة عام ١٩٩٧ أسئلة عن قدرة المؤتمر على الاستمرار في أداء وظيفته، كما أثيرت أقوال عن إمكان التماس سبل أخرى تمكن من إحراز التقدم.

ومع أن جنوب أفريقيا تشعر عموما بخيبة الأمل إزاء توقف عملية نزع السلاح في عام ١٩٩٧، فإن هناك عددا من المجالات التي شهدت تقدما. ونجد مدعاة للتشجيع في العدد الكبير من الدول التي أظهرت التزامها بالقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل وذلك بالانضمام الى مختلف معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح خلال السنة الماضية. فالالتزام العالمي بهذه المعاهدات سيمهد الطريق صوب عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وقد أنشئت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كما أنشئت أمانتها التقنية المؤقتة، وحققتا تقدما ملحوظا في هذه السنة الأولى. ونحن نتوجه مرة أخرى بالدعوة إلى كل الدول لتوقع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ولتعمل معا من أجل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وعلى الدول أن تضمن وفاءها بتعهداتها بموجب المعاهدة، نصا وروحا.

وكان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في هذه السنة إنجازا رئيسيا. ويسعدنا أنه قد أمكن الإسراع بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأنها قد بدأت في أداء عملها. وفي هذا عرفان بفضل العمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية للمعاهدة وأمانتها التقنية المؤقتة. ويبقى اكتساب اتفاقية الأسلحة الكيميائية للطابع العالمي هدفا مهما لجنوب أفريقيا، وفي هذا السياق نجدد دعوتنا إلى الاتحاد الروسي، بوصفه من أكبر الدول التي أعلنت عن امتلاكها للأسلحة الكيميائية، للتصديق على المعاهدة.

ونرحب أيضا بتكثيف العمل في الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نظل على اقتناع بأن إتمام الفريق الخاص لعمله في وقت مبكر أمر يتوقف على استمرار الالتزام والمشاركة الموضوعية من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفي هذه الأثناء، تواصل جنوب أفريقيا تشجيع الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية على المشاركة في تدابير بناء الثقة تحت إشراف الأمم المتحدة.

والدورة الأولى للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت أيضا ناجحة من زاوية عملية الاستعراض المعززة المتفق عليها في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد عام ١٩٩٥.

وتمكنت الدول الأطراف من تبديل الطابع الإجرائي الغالب في عمل اللجنة التحضيرية وجعلها تتناول مسائل مضمونية. ونحن نتطلع إلى اجتماع اللجنة القادم في جنيف في ١٩٩٨، حيث نأمل أن تتمكن اللجنة من مواصلة دراستها المضمونية للمسائل المتصلة بعدم الانتشار النووي وإفراد الوقت لمسائل التأكيدات الأمنية، وتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والمسائل المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وهي المسائل التي حددت في البيان الرسمي لرئيس اجتماع اللجنة التحضيرية الأول.

كما أن المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم قد عززها قرار دول آسيا الوسطى القاضي بالشروع في إنشاء منطقة من هذا النوع في بقاعها. وينبغي توجيه التهنئة إلى هذه الدول على مؤتمر طشقند الذي عقدته مؤخرا، وجنوب أفريقيا ستواصل العمل معها من أجل تحقيق هدفها. وسنواصل أيضا تقديم دعمنا للمبادرة الرامية إلى الترويج لاعتبار نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي أيار/ مايو من هذا العام، وافق مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نموذج لبروتوكول إضافي يرمي إلى تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة. وهذا يتماشى والفقرة ١١ من مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي اعتمدت في المؤتمر الذي عقدته الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، وهي الفقرة التي تدعو إلى تعزيز نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل زيادة قدرتها على كشف الأنشطة النووية التي لم يعلن عنها. والوكالة تستحق الثناء على استجابتها للتحديات التي يواجهها نظام الضمانات باعتمادها هذا البروتوكول الإضافي. وهذه التدابير المعززة تؤكد على تصميم المجتمع الدولي على مواصلة تحسين نظام عدم الانتشار النووي، وتبرز أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمكون ذي أهمية حيوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ومع ذلك، ولكي تؤدي الضمانات المعززة الى النتيجة المرجوة، فإن من الضروري أن تطبق الدول الحائزة للأسلحة النووية أحكام البروتوكول الإضافي، لأن نظام الضمانات المعزز سيكون معيبا إلى حد كبير إن لم تشارك هي فيه. وبالمثل، فإن جنوب أفريقيا تدعو إلى التطبيق العالمي للبروتوكول في جميع الدول.

وتواجه البشرية تهديدا يوميا بالإيذاء من جراء استخدام الأسلحة التقليدية. فهذه الأسلحة التقليدية هي مصدر معظم الوفيات والمعاناة الناجمة عن الصراعات الناشبة في أنحاء العالم اليوم، ولذا يحدونا الأمل بأن يجري التأكيد بدرجة أكبر على الأسلحة التقليدية في جميع محافل نزع السلاح. فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة يحد من الثمار المرجوة من مختلف مبادرات السلام وإقامة الديمقراطية من حيث إعادة بناء المجتمعات وتحقيق ازدهارها. ولذا ينبغي إيلاء أولوية عليا للاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف منع انتشار الأسلحة التقليدية وخفض تدفقها إلى مناطق الصراع.

وترحب جنوب أفريقيا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة الذي يرسي الأساس لاضطلاع المجتمع الدولي بعمل في المستقبل من أجل منع وخفض انتشار واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكذلك تواصل جنوب أفريقيا تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والمشاركة فيه بصورة منتظمة. ويظل السجل يمثل أداة هامة جدا في بناء الشفافية والثقة، وقد أحطنا علما بتقرير فريق الخبراء وتقييمه للسجل. وجنوب أفريقيا تشعر بخيبة أمل لتعذر التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات والجوانب التقنية المتعلقة بفئات الأسلحة التي يشملها السجل. ومثل هذه التعديلات كان يمكن أن تؤدي إلى توسيع فئات الأسلحة المشمولة حاليا، مما يضمن بالتالي أن يكون للسجل أثر أوضح على البلدان التي تنقل أسلحة تقل قليلا عن مستوى التعريف الحالي للفئات السبع المدرجة حاليا في السجل.

في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اعتمد مؤتمر أوسلو الدبلوماسي اتفاقية بشأن حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة. وتمثل الاتفاقية حظرا صريحا وكاملا على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وهي تنشئ معيارا دوليا جديدا قويا ضد هذا البلاء، الذي ما برح يفتك بالبشرية منذ زمن بعيد، ولا سيما بالمدنيين الأبرياء ومعظمهم من النساء والأطفال. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر. وتناشد جميع الدول أن تعير أذنا صاغية لنداء المجتمع الدولي ضد هذه الأسلحة اللاإنسانية. وسننضم إلى الملتزمين بالمعاهدة من خلال تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في هذه الدورة يدعو جميع الدول إلى التوقيع على الاتفاقية وإلى أن تصبح أطرافا فيها. وفي هذه اللحظة يسرني وحكومة بلدي أن نتوجه بالتهنئة إلى الحملة الدولية من أجل خطر الألغام الأرضية، والى جودي وليامز، منسقة الحملة، على نيلهما جائزة نوبل للسلام. وأن التوصل إلى إبرام الاتفاقية في أوسلو وقرار منح جائزة نوبل للسلام للحملة وللسيدة وليامز إنما يدللان بوضوح على تصميم المجتمع الدولي في هذه القضية الحاسمة الأهمية.

لقد قابلت جنوب أفريقيا بالترحيب والتأييد مقترحات الأمين العام لإصلاح آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك مقترحه لإعادة تشكيل مركز شؤون نزع السلاح ليصبح إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح. ومما له أهمية خاصة في نظرنا التركيز الإضافي الذي أولاه للأسلحة التقليدية. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن جزءا آخر من آلية نزع السلاح يحتاج إلى إصلاح ألا وهو مؤتمر نزع السلاح نفسه. فمؤتمر نزع السلاح الذي تموله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل ينبغي إكسابه طابعا ديمقراطيا وذلك بإفساح المجال أمام أية دولة عضو في الأمم المتحدة لكي تصبح عضوا كذلك في المؤتمر. وضعف الحجة القائلة بأنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح الاضطلاع

بمهمته بفعالية إلا من خلال عضوية محدودة قد تجلى في المفاوضات التي جرت تحت مظلة معاهدات قائمة وكذلك في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي. وأما عن إتاحة الحماية للشواغل الأمنية الوطنية وغيرها من الشواغل التي قد تساور الدول فإن هذه الحماية مكفولة بحكم النظام الداخلي للمؤتمر لا بحكم عضويته المحدودة.

وتأمل جنوب أفريقيا أن تكون سنة ١٩٩٨ السنة التي نتمكن فيها من حسم المأزق الذي طغى على عملنا لهذا العام. ونحن لا نزال نلتزم بالعمل في اللجنة الأولى وفي جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى كي نحقق هدفنا المشترك المتمثل في إزالة جميع أسلحة التدمير الشامل وقصر إعداد الأسلحة التقليدية على ما يلزم منها لأغراض الدفاع عن النفس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠